

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9547

الثلاثاء، 13 شباط/فبراير 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيز - بيركيت/السيدة بن (غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيدة سانشيس إسكييردو
	الجزائر السيد يحيياوي
	جمهورية كوريا السيد جون بيونغ بارك
	سلوفينيا السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا السيدة باومان - بريسولين
	سيراليون السيدة بايمارو
	الصين السيد تيان بينغشو
	فرنسا السيدة سيغوفيا
	مالطة السيد دي بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة كاندولا
	موزامبيق السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد باين
	اليابان السيد مياموتو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

أثر تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي

رسالة مؤرخة 6 شباط/فبراير 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لغيانا لدى

الأمم المتحدة (S/2024/146)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-03869 (A)



استُؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالآلا تزييد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. ستدفع الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد والاس (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها لكم، سيدتي الرئيسة، ولفخامة السيد محمد عرفان علي على عقد هذا الحدث المميز، وتعرب عن امتنانها للأمين العام ومقدمي الإحاطات على أفكارهم المستتيرة.

بوصفنا دولا جزرية صغيرة نامية، يمكننا أن نشهد على الترابط المعقد بين تغير المناخ والأمن الغذائي. ويمكن أن يكون الأثر المترتب بالفعل على الأرواح وسبل العيش والموارد الناجم عن الآثار السلبية المتزايدة على الإنتاج الزراعي والظواهر الجوية المتطرفة الأكثر تواترا بمثابة محفزات للنزاع، مما يؤكد أن الأمن الغذائي عنصر أساسي من عناصر السلام الدولي. ولذلك، فقد آن الأوان لأن يعترف مجلس الأمن بأن العالم المتغير مناخيا يتطلب استجابات تتكيف مع ذلك الواقع.

ويجب على المجتمع الدولي زيادة طموحه في التخفيف من آثار المخاطر والعمل المناخي كخطوة أساسية لمكافحة المخاطر التي تمثلها الأخطار المناخية. وتكرر الجماعة الكاريبية التأكيد على أهمية الالتزام بهدف إبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية. إن تعزيز التمويل المناخي تدبير ملموس آخر يسهم في قدرة الدول الضعيفة على تخطيط ووضع تدابير التكيف المناسبة على نحو فعال. وتحتاج الدول المتأثرة بالنزاعات، المعرضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، إلى اتخاذ إجراءات محددة السياق تراعي الأسباب الجذرية. ويجب أن يدعم ذلك تمويل الاستراتيجيات المتعددة الجوانب لدعم الاستقرار على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، على النحو الذي أبرزته

ملاحظات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الخاص. وتشير البحوث إلى أن التدابير التي تركز على الأمن قد أخفقت في معالجة الأسباب الجذرية للآزمات، وعلاوة على ذلك، فإن اتباع هذا النهج قد قوض في بعض الأحيان سبل العيش وأضر بالعقد الاجتماعي، كما لوحظ في حالات مثل بحيرة تشاد.

وفي منطقتنا، تعتبر هايتي مثالا رئيسيا على الصلة الخبيثة بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاع. وأدت تلك الروابط المعقدة إلى أزمة متعددة الأبعاد أدت إلى معاناة هايتي من أحد أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في العالم. وقد تأثرت هايتي، بتعرضها على نحو شديد للكوارث الطبيعية، تأثيرا شديدا بآثار تغير المناخ، الذي أدى إلى تفاقم التدهور البيئي وتعطيل الأنشطة الزراعية إلى حد كبير، مما قلل من إنتاج الأغذية وأسهم في ندرة المياه. وقد تفاقم الوضع المتردي بسبب النزاع المستمر وعدم وجود حل سياسي مستدام، مما دفع السكان إلى مزيد من انعدام الأمن الغذائي، حيث تم تصنيف أكثر من نصف السكان على أنهم يواجهون التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي رقم 3 أو أعلى. وهذا يخلق حلقة من ردود الفعل، حيث لا يمكن أن يكون هناك سلام بين الجياع.

وتبرز الحالات المتعددة الأوجه مثل هذه الحاجة إلى نهج تركز على المجتمع المحلي للإدارة البيئية والحلول المستدامة القائمة على الطبيعة. ويجب أن تشمل الاستراتيجيات تطوير النظام لإدراج تغير المناخ ومخاطر الكوارث والآثار المحتملة في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة، بالإضافة إلى دعم الحد من الأثر البيئي للبعثات. ويمكننا أيضا أن نبني على التدابير التي أسفرت عن نتائج إيجابية في الماضي، مثل تعيين مستشارين لشؤون المناخ والسلام والأمن في بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وفي الختام، تشجع الجماعة الكاريبية على اتباع نهج كلي يتضمن استراتيجية تراعي الطابع الحاد والمتربط للمخاطر عبر استجابات سياسية أوسع نطاقا لتعزيز السلام الدائم.

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

من جميع الأغذية التي تستهلكها الأسواق المحلية والسياحية. ويهدف البرنامج إلى خفض الواردات بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025 لتحسين الأمن الغذائي والحد من تأثير الصدمات البيئية والسياسية والاقتصادية على المستوى العالمي على قدرة المنطقة على الحصول على أغذية مغذية وبأسعار معقولة. وإدراكا من الدول الجزرية الصغيرة النامية للعلاقة بين التصدي لتغير المناخ والأمن الغذائي وما يترتب على ذلك من مخاطر تتعلق بالسلامة والازدهار، فقد رسخت هذه المفاهيم في برنامج عمل مخطط للسنوات الـ 10 القادمة سيكون نتيجة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في أنتيغوا وبربودا في أيار/مايو.

ونرى قيمة كبيرة في الجهود المنسقة التي توائم بين الاستجابات لتغير المناخ وإجراءات منع نشوب النزاع وبناء السلام. فالاستثمار في تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره فرصة لتعزيز التعاون وبناء الثقة والشراكات التي من شأنها تعزيز التماسك الاجتماعي كجسر للسلام والأمن الدائمين. إن تعزيز النظم الغذائية للقضاء على الأزمات الغذائية الحادة، والنهج الواعية بالمخاطر من خلال البحوث القائمة على الأدلة، واستخدام العلم والتكنولوجيا، وتمويل التنمية، وتوسيع الحيز المالي، هي بعض المجالات ذات الأولوية التي ستوجه المنهجية التي سنحتاجها لمواجهة تلك التحديات. وسيتطلب ذلك تعاوناً دولياً ومبادرات للتنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود المصممة خصيصاً لتلائم مواطن الضعف التي تتفرد بها الدول الأعضاء.

وجامايكا ملتزمة بالعمل في هذا المحفل وغيره لمعالجة هذه المسائل المتعددة الأبعاد. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي، شخصياً على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونعرب عن امتناننا لجمهورية غيانا التعاونية على مبادرتها بعقد هذه الجلسة الهامة والمناقشة المفتوحة.

تأتي مناقشة اليوم حول أثر تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على صون السلام والأمن الدوليين في الوقت المناسب، بالنظر إلى أن تغير المناخ والنزاعات هي الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي العالمي، حتى ونحن نحشد جهودنا للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال تغير المناخ يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي، مما يزيد من المخاطر على الأمن الغذائي للفئات الأكثر ضعفاً. وهذه الحالة حادة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية، حيث أننا نواجه مخاطر غير متناسبة بسبب الموارد المحدودة والموقع الجغرافي والاعتماد على القطاع الزراعي. وتشمل أكثر الفئات تضرراً النساء والأطفال في المناطق الريفية، والبلدان الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما يسهم تشريد السكان وهجرتهم غير الطوعية خلال الأحداث المناخية في التنافس على الموارد الطبيعية والتوترات والنزاعات والاضطراب الاجتماعي، مما يهدد سبل العيش ويزيد من تقاوم انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، يجب تحليل الروابط بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي تحليلاً استراتيجياً ومعالجتها لتقليل مخاطر آثارها المتبقية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في العنف والنزاع.

وبوصفنا عضواً في منطقة البحر الكاريبي ومجتمع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأوسع، فإن معالجة آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والحفاظ على مجتمعات آمنة ومزدهرة وشاملة هي قضايا في صدارة تنميتنا المستدامة، بل وبقائنا. وتم تطوير مبادرة الجماعة الكاريبية 25 بحلول عام 2025 استجابة لتهديدات انعدام الأمن الغذائي الخطيرة التي واجهتها المنطقة خلال جائحة مرض فيروس كورونا، وهي الفترة التي أفاد خلالها برنامج الأغذية العالمي أن ما بين 2,8 مليون و 3,7 مليون شخص في منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية يقدر أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين عامي 2021 و 2023. وأدى إغلاق الموانئ والتحديات اللوجستية إلى زيادة ضعف المنطقة التي تستورد عادة ما يزيد على 80 في المائة

ثالثاً، يجب أن يتم التصدي لتغير المناخ بصورة شاملة. والتركيز المستمر على عنصر التخفيف من آثار تغير المناخ لن يتغلب على التحديات التي نواجهها في بلداننا النامية. وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن التكاليف السنوية للتكيف مع المناخ في البلدان النامية يمكن أن تصل إلى 300 بليون دولار في عام 2030. وعلاوة على ذلك، فإن احتياجات البلدان النامية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بحلول عام 2030 تبلغ 5,6 تريليون دولار. ولذلك، يجب إيلاء أولوية مطلقة في هذه المرحلة لتوفير وسائل التنفيذ، ولا سيما التمويل الميسر.

رابعاً، أود أن أشير إلى أن مصر هي البلد الأكثر كثافة سكانية ونُدرة في المياه في العالم بأسره. وفي الوقت الحالي، تؤثر ندرة المياه على 2,5 مليار شخص حول العالم، ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى وضع نصف سكان العالم تحت ضغط مائي شديد بحلول عام 2050. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي ندرة المياه إلى تشريد 500 مليون شخص بحلول عام 2030. وهذه الأرقام دليل واضح على الآثار السلبية لندرة المياه على السلام والأمن وتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي على تلبية احتياجات البلدان الأكثر هشاشة التي تعاني من ندرة في المياه وتعزيز التعاون العابر الحدود وفقاً للقانون الدولي الساري، للحفاظ على المياه من أجل استمرار الحياة والزراعة والسلام والأمن.

وقد أطلقت الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين مبادرتين: الأولى مبادرة الأغذية والزراعة من أجل التحول المستدام، المعروفة بالأحرف الأولى FAST؛ والثانية، مبادرة الاستجابات المناخية للحفاظ على السلام، والمعروفة بالأحرف الأولى CSRP. وتهدف المبادرتان إلى معالجة الأبعاد المتعددة لتهديد تغير المناخ العالمي مع التركيز على تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على السلام.

وفي الختام، نود أن نؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي لتحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ وتوفير المياه وارتباطها بالنزاع في

تدرك مصر تماماً العلاقة القوية بين تغير المناخ والأمن الغذائي وتوافر المياه والنزاعات. يشهد العالم حالياً أزمة غير مسبوقة في انعدام الأمن الغذائي، وهي نتيجة لفشلنا في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع بشكل جماعي. وقد تقاوم ذلك جراء تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا فضلاً عن النزاعات. ومما يزيد من تقاوم ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ، التي تؤثر على البلدان النامية أكثر من غيرها، وفقاً لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

إن الإخفاق في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع سيشكل تهديداً لأمن البلدان واستقرارها وسيزيد من تأجيج النزاعات الحالية. ولا بد من معالجة ذلك من خلال نهج شامل وכלي، مع استخدام مختلف منابر الأمم المتحدة وأجهزتها لذلك الغرض. وعلى نفس المنوال، يجب التصدي لتغير المناخ على وجه السرعة من خلال مختلف هيئات الأمم المتحدة - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاق باريس. ولا يمكننا أبداً تجاهل حقيقة أن توافر المياه وندرتهما في عدة مناطق من العالم، خاصة في أفريقيا، له آثار خطيرة على الأنشطة الزراعية وجهود تحقيق الأمن الغذائي.

وفي ضوء ما تقدم، نود أن نؤكد على الاعتبارات التالية.

أولاً، أهمية معالجة التحديات التي تواجه البلدان المتضررة من النزاعات والخارجة منها. وينبغي إيلاء نفس الاهتمام لمعالجة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ويجب أن تسير الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تطوير الزراعة المستدامة، التي يعتبر توافر المياه شرطاً أساسياً لها.

ثانياً، أهمية أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بوضع نهج استباقي يعزز قدرات الإنذار المبكر لرصد المناطق الأكثر عرضة للمجاعة الناجمة عن النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز أهمية القرار 2417 (2018).

مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في تموز/يوليه 2023، تمكنا من إيجاد طرق بديلة مؤقتة للسفن المدنية من وإلى موانئ البحر الأسود في أوكرانيا. وحتى الآن، مرت أكثر من 700 سفينة عبر ممر الحبوب الإنساني الجديد، محملة بنحو 22 مليون طن من البضائع إلى أكثر من 30 بلدا. وكان منتجون الزراعيون مصدرا لنسبة 70 في المائة من تلك الشحنات. وفي كانون الثاني/يناير، عادلّت أوكرانيا حجم صادراتها المنقولة بحرا خلال فترة ما قبل الحرب.

ومن شأن إنهاء الاحتلال الروسي وإرهابها الصاروخي الذي يستهدف موانئنا وهياكلنا الأساسية أن يزيد من إمدادات الأغذية الأوكرانية إلى السوق العالمية، مما سيسهم في الأمن الغذائي العالمي وجهود العالم المتحضر لصون السلام والأمن الدوليين. ومما يؤسف له أن السلوك الاستعماري العدواني للاتحاد الروسي ما فتئ يضاعف النزاعات ويقوض بالتالي قدرتنا الجماعية على التركيز على حل التهديدات العالمية القائمة بالفعل. وهذا يدل بوضوح على التفاعلات داخل هيكل الأمن العالمي، حيث أثر غزو روسيا لأوكرانيا على قدرة العالم على التصدي بفعالية للتهديدات المتعلقة بالمناخ والأمن الغذائي.

أود أن أؤكد مجددا دعم أوكرانيا الكامل لجميع المبادرات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وتعزيز الأمن الغذائي في سياق السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فأوجه الترابط بين تغير المناخ والأمن الغذائي والنزاع واضحة وتستحق اهتمامنا الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): السيدة الرئيسة، بداية، أود أن أقدم إليكم بجزيل الشكر على عقد هذه الجلسة المفتوحة التي تتناول تأثير تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على السلم والأمن الدوليين. كما أقدم بجزيل الشكر لمقدمي الإحاطات على مساهماتهم القيمة.

إن انعدام الأمن الغذائي والتغير المناخي يرتبطان بشكل وثيق بالتحديات التي تواجه الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإذا ما اطلعنا على مختلف بؤر النزاع في العالم، نجد هذا الارتباط

إطار نهج شامل وكلي يهدف، في جوهره، إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية مع ضمان استقرارها وأمنها الكاملين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه لرئاسة غيانا على عقد هذه المناقشة الهامة. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الثاقبة.

إن التحديات العالمية المتصلة بتغير المناخ والأمن الغذائي أكثر من مهمة في سياق صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تظل من بين المواضيع التي سينظر فيها في إطار مجلس الأمن. إن آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي مترابطة. وبغض النظر عن المنطقة، فإن انعدام الأمن الغذائي يتسارع بسبب تغير المناخ ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالات النزاع على الصعيد العالمي. ويشدّد هذا التحدي بشكل خاص بالنسبة للبلدان الأكثر عرضة للتأثيرات المناخية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلك المعرضة لحالات النزاع أو التي تعاني منها بالفعل.

ولطالما كانت أوكرانيا من الداعين إلى اتخاذ إجراءات مكثفة ومتضافرة للتصدي لتغير المناخ باعتباره تهديدا عالميا للسلام والأمن الدوليين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت أوكرانيا من بين 113 دولة عضوا قدمت مشروع قرار مواضيعي لمجلس الأمن بشأن التداعيات الأمنية المترتبة على تغير المناخ (S/2023/990). ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار، بسبب استخدام الاتحاد الروسي حق النقض. وأوكرانيا، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء المناخ والأمن، تدرك تماما الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف لتعزيز الروابط المتبادلة بين المناخ والسلام والأمن. ولا يؤثر تغير المناخ على المجتمعات والنظم الإيكولوجية الضعيفة فحسب، بل يشكل تهديدا مباشرا ووجوديا للعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والأمن الغذائي مسألة حاسمة أخرى لصون السلام والأمن الدوليين. وأوكرانيا مساهم رئيسي في الأمن الغذائي في العديد من البلدان في أنحاء العالم منذ سنوات عديدة. وبعد انسحاب روسيا من

على الوصول إلى الغذاء والمياه. وترتبط ندرة المياه بتفاقم مخاطر التوتر والنزاعات، ناهيك عن ازدياد الأثر السلبي للتصحر على الموارد الغذائية والتنوع البيئي وانعكاسه على التوترات في المنطقة. كما أن سيطرة إسرائيل على المصادر المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة واستخدامها لتعزيز سياسة الاستيطان الإسرائيلي هنالك وأيضاً تحويلها لداخل إسرائيل، هي من العوامل الرئيسية لتأجيج الصراع في الشرق الأوسط، إضافة لكونها انتهاكاً لسيادة الشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية في أرضه المحتلة.

إن سياسة التجويع والحصار التي تُستخدم في النزاعات وحرمان السكان المدنيين من الغذاء والماء لا تشكل فقط انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، بل وتؤدي إلى انتشار خطر المجاعة وتهديد حياة المدنيين وأمنهم وسلامتهم. وعلى المجتمع الدولي، ومجلس الأمن خصوصاً، أن يبذل كل ما في وسعه للحيلولة دون ارتكاب هذه الانتهاكات وأن يوفر الحماية اللازمة للمدنيين من ممارسات التجويع والحرمان من المصادر المائية والغذائية. وما ترتبه إسرائيل في غزة منذ أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي من حصار وتجويع متعمد يجعل من خطر المجاعة على أهالي غزة خطراً محدقاً، يقف المجتمع الدولي، للأسف، عاجزاً عن التصدي له على الرغم من كافة التصريحات الصادرة عن المؤسسات الإنسانية والدولية ذات العلاقة، مثل منظمة الصحة العالمية، بضرورة وقف سياسة التجويع المتعمدة ضد أهالي غزة. إن توقف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن أداء مهامها في غزة سيفاقم خطر المجاعة والحصار، ويدعو جميع الدول التي علقت مساهماتها بضرورة استئناف الدعم بشكل عاجل لتمكين الوكالة من القيام بواجبها الإنساني، وفقاً للولاية التي كلفتها بها الأمم المتحدة.

وأخيراً، يعيد الأردن التأكيد على ضرورة العمل الجماعي لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغير المناخي. كما يتوجب العمل على التنبؤ بشكل أفضل بآثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على السلم والأمن الدوليين والالتزام بالمسارات الدولية القائمة بهذا الخصوص وتسخير كل ما يتوفر من قدرات وموارد لدعم أكثر من

جلباً، بحيث يساهم كل عامل في تفاقم العاملين الآخرين في حلقة مستمرة لا بد من العمل على إنهاؤها.

على الصعيد الداخلي، نجد أن انعدام الأمن الغذائي وقلة مصادر المياه وعوامل التغير المناخي والتلوث والتصحر تؤدي إلى مفارقة التوترات على الصعيد المجتمعي وتساهم في خلق النزاعات الداخلية أو تأجيجها. وهذا بحد ذاته عنصر رئيسي في إضعاف مؤسسات الدولة وخروج أجزاء من أقاليمها عن سيطرتها، بما يسهم في التدخلات الخارجية العسكرية وانتشار خطر الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تستفيد من ضعف قدرة الدول على السيطرة على أراضيها أو قدرتها على توفير الغذاء والماء والأمن وتستغلها في نشر الدعايات الإرهابية والمتطرفة أو استخدام أراضي الدولة في تهديد الأمن والسلم الدوليين.

ويتوفر لدى المجتمع الدولي تصور واضح حول أهمية التعاون بين الجهات الفاعلة في مجالات الأمن والسلم والعمل المناخي والتنمية والعمل الإنساني والإغاثي في توفير نقاط دخول لمنع النزاعات وحلها وبناء السلام. كما يعي جميع الفاعلين آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على السلم والأمن الدوليين وضرورة اعتبارهما قضية أمنية دولية، وليس مجرد مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة. لذلك، نكرر دعوة مجلس الأمن إلى دعم تطوير نهج تعاوني وسريع الاستجابة لتغير المناخ والسلام والأمن وتحديد كيفية استهداف وتكييف العمل المناخي لاستكمال مسؤولية المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

كما لا يخفى أثر النزاعات وانعدام الأمن الغذائي والكوارث المناخية البالغ كمحركات رئيسية للهجرة واللجوء غير الطوعي في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة. وباعتبار الأردن بلداً يشكل اللاجئين فيه أكثر من ثلث السكان، يبذل الأردن كل ما في وسعه لتأمين حياة كريمة لهم بالرغم من المستويات غير المسبوقة من متطلبات رعاية اللاجئين. وأود أن أؤكد هنا على ضرورة توحيد الجهود الدولية واضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته إزاء اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم. ويشكل التغير المناخي أحد أبرز التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وهو يهدد الأمن الغذائي في هذه المنطقة، وخصوصاً في ظل ما تشهده من نزاعات فاقمت من المعاناة الإنسانية وأضعفت القدرة

الإطلاق. وإلى جانب التحدي الاقتصادي، يمكن أن يصبح انعدام الأمن الغذائي أيضا مصدرا للتوتر والنزاعات، كما سمعنا هذا الصباح من مختلف مقدمي الإحاطات. ولهذا السبب، من الملح أن نتناول هذه المسألة هنا في مجلس الأمن.

وبينما نناقش هذه المسألة، ينبغي أن نولي اهتماما خاصا لأفقر البلدان وأكثرها ضعفا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي غالبا ما تكون في الخطوط الأمامية لتغير المناخ. فالدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بشكل خاص لارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات وأنماط الطقس القاسية. كما أن افتقارها إلى الاكتفاء الذاتي من حيث الغذاء يعني اعتمادها بشكل كبير على الأغذية المستوردة وعدم قدرتها على النأي بنفسها عن الصدمات التي تتعرض لها سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية. إن العالم بحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل وجماعي للتصدي للتحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ والأمن الغذائي، ونود أن ندلي بثلاث نقاط موجزة في هذا الصدد.

أولا، يجب علينا جميعا أن نفي بالتزاماتنا في مجال المناخ. والفرصة المتاحة لمعالجة تغير المناخ تتلاشى بسرعة ومن الأهمية بمكان أن نتخذ إجراءات حاسمة، ليس فقط للحفاظ على هدف إبقاء الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية قيد النظر، ولكن أيضا للتخفيف من المخاطر المتزايدة لانعدام الأمن المناخي. ويجب أن نعمل بجد لتحقيق انتقال عادل وشامل، وإطلاق العنان لحلول منخفضة الكربون وتمويل المناخ والعمل المناخي الجريء من أجل مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة.

ثانيا، يجب أن نبقي سلاسل الإمداد العالمية حرة ومفتوحة. ويشمل ذلك دعم وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد، وضمان حركة المواد الأساسية دون عوائق مثل الأغذية والسلع الزراعية، والامتناع عن فرض حظر أو تقييد على الصادرات بطريقة لا تتسق مع الأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية. ويجب ألا ننسب الأمن الغذائي أو نجعله سلاحا أبدا، ويجب أن نضع حدا للحلقة المفرغة بين النزاع والجوع، وبطبيعة الحال، الأسس المترابطة للسلام والأمن.

345 مليون شخص حول العالم يواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي هذا العام ويعتمدون على المجتمع الدولي لتوفير احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

وختاماً، ندعو مجلس الأمن، وبالشراكة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبما يتواءم مع عمل أجهزة وبرامج الأمم المتحدة الأخرى والمعنية بالأمن الغذائي والمياه والتغير المناخي، إلى أن يتخذ نهجا شاملا لكسر الحلقة المرتبطة بهذين العاملين المؤثرين على صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة غيانا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم، سيدتي، على عقد مناقشة اليوم التي جاءت في وقتها تماما. وأود بصفة خاصة أن أشكر فخامة السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، على حضوره هذا الصباح وعلى ملاحظاته الافتتاحية المهمة.

تأتي مناقشة اليوم في وقتها، نظرا للخطر المائل والواضح جدا الذي يشكله تغير المناخ على السلام والأمن. ومن الواضح أيضا، استنادا إلى العروض المفصلة التي قدمها مقدمو الإحاطات هذا الصباح، أن هناك صلة واضحة بين تغير المناخ والسلام والأمن والأمن الغذائي، فضلا عن الجوع والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ومن الواضح أن تغير المناخ قلل بالفعل من الإنتاجية الزراعية العالمية. فعلى سبيل المثال، نستخلص أن الإنتاجية الزراعية العالمية انخفضت بنحو 21 في المائة منذ عام 1961، كما انخفضت القيمة الغذائية لغذائنا.

لقد وصل انعدام الأمن الغذائي العالمي اليوم إلى مستويات كارثية. فهناك أكثر من 780 مليون شخص، أي حوالي 10 في المائة من سكان العالم، يواجهون الجوع. ويواجه 345 مليون شخص في 79 بلدا انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي أكثر من ضعف عدد من كانوا يعانون منه قبل الجائحة بمقدار 135 مليون شخص في 53 بلدا. وسيزداد الأمر سوءا إن لم يُتخذ سوى أي إجراء ضئيل للتصدي لتغير المناخ وعلاقته بانعدام الأمن الغذائي، أو يتخذ أي إجراء على

ثالثاً، نحن بحاجة إلى بناء المناخ العالمي والقدرة على الصمود في مجال الغذاء. فتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي تحديان عالميان، ونحن بحاجة إلى بذل جهود عالمية لإيجاد الحلول المناسبة لهما. وعلينا أن نفعل ذلك من خلال التعاون الدولي وتبادل المعرفة. وستكون الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار أساساً لبناء نظم غذائية عالمية مستدامة. وسيكون تعزيز القدرات العالمية في مجال التكنولوجيا الزراعية وإنتاج الأغذية في المناطق الحضرية والأغذية المستقبلية أمراً ضرورياً لتعزيز قدرتنا على الصمود. وفي حالة سنغافورة، نستكشف الزراعة الرأسية التي يتم التحكم فيها مناخياً، والتي نأمل أن تخفف من تحديات إنتاج الغذاء، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ندرة الأراضي. وما فتئت سنغافورة تضطلع بدورها في تعزيز القدرة الإقليمية على التكيف مع تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، نشر مركزنا لبحوث المناخ في الشهر الماضي توقعات عالية الدقة لتغير المناخ في جنوب شرق آسيا. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من خلال تشاطر تلك المعلومات مع أصدقائنا في المنطقة من العثور على البيانات التي تقيّد في التخطيط للتكيف، بما في ذلك للأمن الغذائي.

ما من شك في أن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي العالمي مسألتان لهما تأثير مباشر على صون السلم والأمن الدوليين. وستواصل سنغافورة القيام بدورها، وننتقل إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، للتصدي للتحديات التي يشكلها تهديد تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيدة زكرياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد البرتغال

البيانين اللذين سيدلى بهما في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

لقد أكد مقدمو الإحاطات الذين استمعنا إليهم هذا الصباح مرة أخرى وبوضوح شديد الصلة الراسخة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع وتغير المناخ. فالآثار السلبية لتغير المناخ تضعنا أمام تهديد وجودي، وتزيد من ضعف المجتمعات، وتقام احتمال نشوب النزاعات، مما

يقوض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويوجه القرار 2417 (2018) الانتباه إلى الروابط بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات المسلحة وخطر المجاعة. ومع ذلك، لا نزال نشهد استخدام الأغذية كسلاح ضد المدنيين في حالات في مختلف حالات النزاع. والواقع أن النزاع لا يزال يشكل التحدي الأكبر الوحيد الذي يواجه القضاء على الجوع. ويعد غزو روسيا لأوكرانيا مثلاً على ذلك، فقد أثر تعطيلها للأسواق العالمية على البلدان النامية أكثر من أي دولة أخرى. إن معالجة الآثار المترابطة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات تتطلب مجموعة متنوعة من الحلول. فمن ناحية، نحتاج إلى تدابير إنسانية فورية لدعم السكان المحليين، بمن فيهم النساء والأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أكثر الحالات ضعفاً كما هو الحال في غزة وهايتي والسودان، على سبيل المثال لا الحصر. ومن ناحية أخرى، نحن بحاجة إلى حلول أطول أجلاً، مثل تحويل النظم الغذائية، من أجل بناء القدرة على الصمود. ويتطلب ذلك مشاركة المجتمعات المحلية وإقامة شراكات من خلال المنظمات الإقليمية بغية تزويد البلدان النامية بما يلزم من مهارات وتكنولوجيات وتمويل. وللنزاعات آثار بيئية شديدة أيضاً. وقد اعتمدت الجمعية العامة المبادئ التي أعدتها لجنة القانون الدولي بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، والتي أيدناها بقوة.

وإذا أردنا الحد من أوجه الضعف وبناء القدرة على الصمود، فإننا بحاجة إلى إقامة استثمارات في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وكذلك في التنمية المستدامة في جميع القطاعات. ولهذا السبب احتقلت البرتغال مؤخراً بالاتفاقات المبرمة مع كابو فيردي وسان تومي وبرينسيبي، وهما دولتان جزيرتان صغيرتان ناميتان، بشأن تحويل الديون إلى استثمار في المناخ. ونعتقد أنها خطوات ملموسة نحو تعزيز القدرة على الصمود والنهوض بالوقاية وبناء السلام.

ومن وجهة نظرنا، تشكل الوقاية العمود الفقري للأمم المتحدة، ويجب أن تكون النهج المتبع في معالجة المسائل المتعددة والمتزايدة التعقيد التي يواجهها المجتمع الدولي. ويجب على مجلس الأمن، بما

والهشاشة المؤسسية، حيث لا يزال البلد يصارع أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد وخطيرة للغاية.

في العام الماضي، سعت مجموعتنا إلى الحصول على وجهات نظر الشباب في هايتي الذين تأثروا بشدة بالأزمة. في شريط فيديو شاهده الكثيرون ولا يزالون، سألتنا امرأة شابة تعيش في سيتي سولاي، حي في بورت أو برنس يقع في قبضة عنف العصابات، طرحنا عليها السؤال التالي: "لماذا حصول الشاب في هايتي على سلاح أسهل من الحصول على الطعام؟" هذه هي الحالة في بلد ينبغي أن تكون لديه إمكانات زراعية هائلة.

لا يزال انعدام الأمن الغذائي في هايتي مرتكزا على المشاكل الهيكلية العميقة الجذور وسياسات التجارة الدولية والعجز الإنمائي وانخفاض المحاصيل الناجم عن الصدمات المناخية التي دفعت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وكما سمعنا بالفعل اليوم، يحتاج 5,5 مليون شخص في هايتي - أي نحو نصف السكان - إلى المساعدة الإنسانية والحماية، ويعاني 80 في المائة منهم من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. يتأثر بهذه الحالة بشكل خاص الأطفال والشباب.

لقد نزح داخليا أكثر من 310 000 شخص، اضطر أكثر من نصفهم إلى النزوح خلال العام الماضي، مما يوضح استمرار تدهور الوضع الأمني والإنساني. ويخاطر آخرون بحياتهم للفرار من الدولة الساحلية، التي لا تزال إحدى أكثر البلدان عرضة للكوارث الطبيعية في العالم. وهذه الكوارث، المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، تهدد بتفاقم انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وجميع حالات عدم الاستقرار القائمة.

يؤدي عنف العصابات إلى تعطيل الأسواق وسلاسل التوريد، والحصول على الأغذية المحلية، فضلا عن الحركة الآمنة للأشخاص والبضائع، بما في ذلك المنتجات الزراعية. ويؤدي ذلك إلى مخاطر في طريق الوصول إلى المدارس التي يعتمد عليها عشرات الآلاف من الأطفال للحصول على وجبة مغذية يوميا.

يتحمل من مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يضطلع بدور نشط. ونشجع المجلس على مواصلة تكليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ واستنباط الاستجابات المناسبة، بما في ذلك أدوات منع نشوب النزاعات. وينبغي النظر في أثر تغير المناخ على الأمن على جدول أعمال المجلس بأكمله. والمعلومات التي جمعتها آلية الأمن المناخي وتبادلتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة حاسمة لتحقيق هذه الغاية. وإن زيادة التعاون مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، س يمكننا أيضا من الاستجابة في الوقت المناسب لعلامات الإنذار وتعزيز اتخاذ قرارات شاملة ومستنيرة.

إن تغير المناخ والأمن الغذائي والسلام والتنمية وحقوق الإنسان كلها مسائل مترابطة. ونحن بحاجة إلى تجديد التزامنا بتعددية الأطراف وبتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الوقت المناسب، ونحتاج إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويجب أن نخرج من دوامة تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات، ونشيد بغيانا على توجيهها هذه المناقشة الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أكون معكم اليوم، سيدتي الرئيسة. وأود أن أهني بلكم وأن أهنئكم شخصيا على عقد هذه المناقشة الهامة جدا. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على تشاطر أفكارهم القيمة.

يسرني أن أتكم اليوم بالنيابة عن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أشرف برئاسته. ويتألف الفريق الاستشاري من 23 دولة عضوا ملتزمة بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في هايتي. والملاحظات التي سأدلي بها اليوم لا تمس الموقف الوطني للبرازيل بشأن الصلة المحتملة بين تغير المناخ والسلم والأمن الدوليين. إن هايتي مثال واضح على الروابط بين الصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي

والمؤسسات المالية الدولية والمانحون الثنائيون، والأهم من ذلك، المشاركة المجدية من جانب الهايتيين.

(تكلم بالفرنسية)

أود، بصفة وطنية، أن أبرز أن كندا تؤيد أيضا البيان الذي سيذلي به ممثل ناورو بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ جمهورية غيانا التعاونية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أعرب عن شكرنا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن أثر تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على صون السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ملاحظاتهم القيمة هذا الصباح.

يشهد العالم حاليا أزمة أمن غذائي منقطعة النظير. إذ أن النزاعات المسلحة، إلى جانب التهديد الذي يلوح في الأفق الناجم عن تغير المناخ، ويضاعف ذلك الفقر وعدم المساواة، كلها عوامل تضع قدرة البلدان في جميع أنحاء العالم على المحك. لذلك، فإن حل أزمة الأمن الغذائي ليس فقط واجبا أخلاقيا، بل أيضا ضرورة حتمية للأمن والاستقرار الدوليين.

بتلك الروح، يدعو المغرب إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وعواقبه، ولا سيما في البلدان التي يتوقع فيها حدوث ظروف شبيهة بالجوع. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية.

أولا، من الأساسي أن يراعي العمل المتعدد الأطراف، ولا سيما عمل مجلس الأمن، الصلات بين الصراعات والعوامل المشددة مثل الآثار المتزايدة لتغير المناخ والفقر وعدم المساواة، التي كثيرا يتم تجاهلها.

ثانيا، مثلما يوجب الصراع انعدام الأمن الغذائي، يغذي انعدام الأمن الغذائي الصراع. ويشكل التنافس على السيطرة على الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية وتوزيعها العادل عاملا يحفز التوترات

بالنيابة عن المجموعة، أود أن أشدد على خمس نقاط.

أولا، توجد حاجة ملحة لبناء القدرة على الصمود في هايتي ودعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. يتعين علينا تكثيف جهودنا لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في هايتي لعام 2024 لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية وتوفير الحماية. فالمبادرات التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك برامج التغذية المدرسية من مصادر محلية، لا توفر للأطفال حيزا آمنا ووجبات يمكن الاعتماد عليها فحسب، بل تدعم أيضا الإنتاج الزراعي المحلي، وهذا أمر في غاية الأهمية.

ثانيا، تحتاج هايتي إلى استثمارات وتمويل لتحسين الإنتاج الغذائي المحلي، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والذكية مناخيا، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية التي تربط المزارعين بالأسواق، وتحديث الهياكل الأساسية الزراعية، وتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه الصدمات المناخية والزراعية والاقتصادية والصراعات.

ثالثا، من المهم جدا أن ندعم اتخاذ تدابير التأهب والحد من أخطار الكوارث والتكيف مع المناخ والحض على تلك التدابير بغية زيادة قدرة هايتي على الصمود في مواجهة الآثار المدمرة للكوارث وتغير المناخ.

رابعا، تحتاج هايتي إلى دعم عاجل لاستعادة الأمن، بما في ذلك من خلال البعثة المتعددة الجنسيات لدعم الأمن في هايتي التي أذن بها مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، تحتاج هايتي إلى مساعدتنا لتعزيز قدرة المؤسسات الأمنية والنظم القضائية والإصلاحية، وتحتاج إلى اتخاذ تدابير تهيئ حيزا للحوار والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية.

خامسا، نحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة ومستدامة في الأجل الطويل بقيادة وملكية هايتية للتصدي لدوافع العنف، من قبيل التفاوتات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفقر المدقع، وارتفاع معدلات البطالة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإفلات من العقاب، والفساد، وضعف المؤسسات العامة.

خلال كل هذه الجهود، من الأساسي للغاية التنسيق والاتساق فيما بين الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي انعقدت في مراكش.

وبالمثل، فإن المغرب، إدراكا منه للآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على الفئات السكانية الضعيفة، يرى أن من الضروري زيادة التركيز على تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ في قارتنا الإفريقية، مع اتباع مقاربات هادفة تأخذ في الحسبان التنوع الاجتماعي والثقافي وجغرافية البلدان الإفريقية.

هذا هو جوهر مبادرة تكيف الزراعة الإفريقية مع تغير المناخ، التي أطلقها المغرب في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إنها استجابة مبتكرة ومحددة للغاية للتحديات المشتركة التي يفرضها تغير المناخ. وقد أقرها بالفعل نحو 30 بلدا منذ إطلاقها، ولا تزال تتلقى تمويلا إضافيا لأنشطة التكيف التي تقيد صغار المزارعين الأفارقة.

ختاما، إن تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي مسألة ملحة إذا أردنا منع الجوع المتزايد حول العالم والعوامل الكامنة وراءه وتوقعه ومكافحته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد فاسكونسيلوس إي كروس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

تود المكسيك أن تشكر غيانا على عقد مناقشة اليوم بشأن أثر تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على صون السلم والأمن الدوليين.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، ومجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع والفريق الاستشاري المخصص لهائتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نحن هنا في هذه القاعة نناقش بشكل أساسي مسائل إجرائية في حين أن واقع الاحترار العالمي قد أغرقنا بالفعل في عالم من المشاكل غير المألوفة. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد أقر بالصلة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة إلا أن

الاجتماعية والعنف أو يطيل أمدھا. بل إن انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر أمنية أكبر في البلدان المستقرة تقليديا.

ثالثا، يوفر انعدام الأمن الغذائي تربة خصبة للجماعات المتطرفة والإرهابية. فالجماعات المسلحة تعتمد تأجيج الجوع واستغلال اليأس وعدم الاستقرار الذي يولده لكي تجعله يستشري. كذلك فإن نقص فرص الحصول على الغذاء يؤدي إلى تآكل ثقة السكان ويشجع على التطرف في المناطق الريفية.

رابعا، يمكن للصراعات المسلحة أيضا أن تحدث آثارا كارثية على الأمن المائي، مما يؤدي إلى تقاوم انعدام الأمن الغذائي. ولذلك، لا بد من حماية تلك المرافق في حالة نشوب نزاع، ويجب ضمان الحصول على مياه الشرب ضمانا كاملا.

خامسا، إن ارتفاع منسوب مياه البحر الذي يتسارع بفعل الاحترار العالمي يلحق الضرر بالمناطق الساحلية والهياكل الأساسية ويدمرها، ويؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمعات المحلية التي تعتمد على الاقتصاد الساحلي، مما يؤثر بالمقابل تأثيرا مباشرا على أمنها الغذائي.

سادسا وأخيرا، إن المجتمع الدولي لا يعالج انعدام الأمن الغذائي بتخصيص التمويل المستهدف المطلوب. إذ توجد حاجة كبيرة إلى استثمار رأس المال في التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، فإن الحاجة إلى التمويل لتكيف النظم الغذائية مع تغير المناخ تتجاوز ما يمكن أن تغطيه الاستثمارات العامة في البلدان النامية وحدها. ويجب أيضا تزويد صندوق الخسائر والأضرار الذي أنشئ حديثا بالتمويل الكافي والمستدام.

إن المملكة المغربية، بالتزامها بمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز أمنها الغذائي، لا تدخر جهدا لتعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، لا سيما لصالح البلدان الإفريقية. وفي هذا الصدد، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية من جلالة الملك محمد السادس، تقدم المملكة المغربية، في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، الدعم المالي والتقني إلى لجنة المناخ لحوض الكونغو ولجنة المناخ لمنطقة الساحل ولجنة المناخ للدول الجزرية الصغيرة، التي أطلقت خلال

توافق الآراء داخل مجلس الأمن لوضع استجابات يمكن أن يكون لها أثر ملموس وفوري يتجاوز الخطابة. وإجراء تحليل شامل للمخاطر أمر أساسي، لأنه يمثل أداة ملموسة وفعالة ينبغي إدماجها بشكل دائم في ولايات بعثات السلام والمكاتب الإقليمية. وتساعدنا هذه الأدوات على تحديد أهداف معينة للتخفيف والتكيف حتى نتمكن من إحراز تقدم في التغلب على الحالة الكارثية التي نجد أنفسنا فيها الآن. وتحت المكسيك مجلس الأمن على ضمان أن تشمل الولايات التي ينيطها القدرات اللازمة لتوقع التقاطع المعقد بين النزاعات والآثار الضارة لتغير المناخ وأزمة الغذاء والتخفيف من حدته ومعالجته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحّاك (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، أتوجه لكم بالشكر على المبادرة لعقد هذا الاجتماع الهام الذي يأتي في وقت يشهد فيه عالمنا تدهوراً بيئياً، وتغيراً في المناخ، وزيادة في حدة وتيرة الكوارث الطبيعية، مما يسفر عن أزمات في توفر المياه وتراجع في الإنتاج الزراعي وتهديد للأمن الغذائي، وهي كلها تحديات جسيمة تتجاوز آثارها الحدود الوطنية للدول، وتولد موجات من التدفقات الخارجية البشرية، وتستلزم استجابةً جماعيةً تنسجم ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الأولى للزلزال المدمر الذي شهدته بلادي سورية العام الماضي، والذي خلف آلاف الضحايا والمصابين، ودمر مئات المباني والبنى التحتية والمرافق الخدمية. لقد بذلت الحكومة السورية قصارى جهدها للتعامل مع تلك الكارثة والقيام بأعمال الإنقاذ وتقديم الرعاية والدعم للمتضررين، ومنحت التسهيلات اللازمة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك الإنز باستخدام ثلاثة معابر حدودية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات الإرهابية في شمال غرب سورية.

بالمقابل، أعاققت التدابير القسرية الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري العمل

المكسيك تعتقد أن من الضروري التغلب على الجمود الذي وصل إليه المجلس فيما يتعلق بالصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن، وفي هذه الحالة الصلة الثلاثية بين انعدام الأمن الغذائي والسلام والأمن وتغير المناخ.

لقد كان شهر كانون الثاني/يناير هذا هو الشهر الأكثر دفئاً منذ بدأت التسجيلات. لقد أدى ارتفاع درجات الحرارة العالمية ومستويات سطح البحر إلى مزيد من الجفاف والفيضانات والأعاصير والحرائق. وظاهرة النينيو في عام 2023 جلبت معها العديد من الخصائص غير المسبقة التي تقاوم أزمة المناخ. وغني عن القول إن الوضع أصبح أيضاً أزمة غذائية، لأن النظم الغذائية تتعرض لضغوط نتيجة لتغير المناخ، وستكون أكثر حتى من ذلك في المستقبل المنظور. والأدلة الواقعية على ذلك واضحة. فالظواهر المناخية المتطرفة تسبب الجوع على مستوى عالمي. ويؤدي تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم النزاعات ويؤثران على جهود حفظ السلام وبناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات. إنهما المحركان الرئيسيان لتشريد السكان - أي الهجرة غير المرغوب فيها - على الصعيد العالمي.

والتأثير المضاعف للهباشة الناجمة عن تقاطع تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي يؤثر قبل كل شيء على المجتمعات الغارقة بالفعل في نزاعات. وتغذي مثل هذه الأحداث الأعمال العدائية في سياقات الضعف المؤسسي، حيث تتصارع الجماعات المتنافسة على الموارد الشحيحة أكثر من أي وقت مضى. ويتعين على أنشطة حفظ السلام وبناء السلام أن تأخذ هذه الظروف في الحسبان بغية كسر الحلقة المفرغة للندرة ومساائل الحكم والنزاع.

وبينما تقر المكسيك بالاختصاصات المحددة للأجهزة المكلفة بشكل منفصل بكل جانب من هذه الجوانب إلا أننا نعتقد أن من الممكن تعزيز نهج شامل، والذي يسهم فيه كل طرف مسؤول داخل منظومة الأمم المتحدة بعناصر من ولايته المحددة للتصدي بشكل حاسم للتحديات المتعلقة بتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي في سياقات النزاع. ونكرر دعوتنا إلى السعي على الأقل إلى التوصل إلى قدر من

تشدد سورية على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال العمل المناخي، وتحمل الدول المتقدمة لمسؤولياتها في تقديم المساعدة اللازمة للدول النامية، والوفاء بالتزاماتها للتخفيف من الآثار الكارثية لتغير المناخ وضمان استعادة التنوع الحيوي، وذلك من خلال وضع آليات تمويل ميسرة، وتطوير الحلول العلمية، وبناء القدرات، وتمكين الدول النامية من بناء شبكات الإنذار المبكر، وضمان الاستجابة الملائمة للكوارث الطبيعية والحد من الأضرار الناجمة عنها.

كما تؤكد سورية على ضرورة الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير القسرية أحادية الجانب، التي تحول دون الاستفادة من الدعم الفني والتقانات الحديثة والمنح والمعونات المخصصة للبلدان النامية. وتشدد على أهمية وفاء الدول المانحة بتعهداتها لتمويل العمل الإغاثي والتنمية بما يدعم جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم التخلف عن الركب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر حكومة جمهورية غيانا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الذين وافونا باقتدار هذا الصباح بمعلومات بشأن هذا الموضوع والبند بالذات.

تأتي هذه الجلسة في وقت مناسب لأنها تُعقد في ظل تصاعد العنف والنزاع في أجزاء كثيرة من العالم مثل فلسطين والسودان واليمن، حيث أصبح خطر المجاعة حقيقة قاسية نتيجة للجرائم العسكرية المستمرة بلا هوادة التي نراها هناك.

ويزيد الإعلان عن توسيع نطاق العمليات العسكرية في رفح التي تحولت إلى مخيم للاجئين بحكم الأمر الواقع، من إدانة نزوح الفلسطينيين ويهدد سبل عيش المدنيين التي تكاد تكون معدومة، في تجاهل تام لأمر محكمة العدل الدولية الصادر في 26 كانون الثاني/يناير. ولا يزال المجلس يشهد الآثار المدمرة للنزاع المسلح على المدنيين، مما يؤدي إلى تقاوم الأزمات الإنسانية، فضلاً عن انعدام

الإغاثي والإنساني، وحالت دون تأمين الآليات الثقيلة، ومعدات الحماية المدنية، والتجهيزات والمواد الطبية الأساسية اللازمة لإنقاذ الضحايا، كما حرمت المتضررين والسوريين كافةً من احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الكهرباء ووقود التدفئة. وأثبتت الوقائع أن الاستثناءات والترخيص المزعومة التي روجت لها تلك الدول لم تكن إلا لأغراض دعائية وللتغطية على الآثار الكارثية لتدابيرها القسرية.

تتأثر الجمهورية العربية السورية كغيرها من الدول بالتغير المناخي، الذي تسبب بتراجع الهطولات المطرية، وزيادة الجفاف، والتصحر، والعواصف الغبارية، الأمر الذي كان له انعكاساته السلبية على حياة السوريين وقدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية، وفي مقدمتها الماء والغذاء. من جهة أخرى، خلفت الحرب الإرهابية التي شُنت على بلادي سورية على مدى السنوات الماضية واعتداءات ما يسمى بـ "التحالف الدولي" اللاشرعي وجرائم أدواته من الميليشيات الانفصالية أضراراً بيئية بالغة، بما فيها تلك الناجمة عن أعمال القصف والاستيلاء على خطوط وآبار النفط في شمال شرق سورية وحرق عدد منها، واستخراج وتكرير النفط بطرق بدائية، ناهيك عن حرق مساحات شاسعة من الغابات والأراضي الزراعية.

وقد فاقمت ممارسات الحكومة التركية من المعاناة، جراء إخلالها بالتزاماتها الدولية والاتفاقيات الثنائية وخفضها معدل تدفق مياه نهر الفرات، الأمر الذي تسبب في تراجع كبير في منسوب مياه النهر، وأدى إلى الإضرار بحوالي 5 ملايين سوري يعتمدون على تلك المياه في حياتهم اليومية، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بالشعب العراقي الشقيق.

ويلقي استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما فيها الجولان السوري، بتبعاته الخطيرة على البيئة، جراء قيام القوة القائمة بالاحتلال بتجريف الأراضي الزراعية، وقطع الأشجار المثمرة، ودفن النفايات الخطرة، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً بما فيها الفوسفور الأبيض لحرق الغابات في لبنان الشقيق، في انتهاك سافر للقوانين الدولية.

الغذائي، سيزيد المجلس الوعي بذلك التحدي العالمي، على أمل أن يساعد بدوره على حشد العمل المناخي العالمي وتوفير وسائل دعم التنفيذ للبلدان النامية. ومع ذلك، كما أظهرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والدراسات القائمة على الأدلة، يصعب في كثير من الأحيان تحديد علاقة سببية مباشرة بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية، من جهة، والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين، من جهة أخرى.

إن الآثار السلبية التي لا يمكن إنكارها لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على الأمن الغذائي تتطلب إعطاء الأولوية للتكيف، ولا سيما في أكثر البلدان معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وينبغي أن يعزز مجلس الأمن بالفعل التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى ذات الصلة المجهزة للتعامل مع مسألة الأمن الغذائي وتغير المناخ.

وفي الختام، يجب أن نعمل بشكل جماعي لتعزيز النظم الغذائية المرنة والمستدامة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، وضمان توفير استثمارات كافية لمعالجة الصدمات وأوجه الضعف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا. **السيد كولهانيك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بشكر البعثة الدائمة لغيانا على عقد هذه الجلسة المواضيعية التي جاءت في وقت مناسب جدا.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

ولا يمكننا أن ننكر الصلة الواضحة بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين. إن الظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر والتصحر وندرة المياه وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث البيئي ليست قضايا بيئية فحسب، بل هي أيضا قضايا تهدد صحتنا ورفاهنا ويمكن أن تؤدي إلى الهجرة والنزوح والقلق الاجتماعية وانعدام الأمن.

الأمن الغذائي والتغذوي. إنه تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما عدم حماية غير المقاتلين الذين وقعوا في مرمى النيران والمنع المتعمد لوصول الإغاثة الإنسانية الذي لا يزال سائدا.

ولذلك، فإننا نشدد على التزامات أطراف النزاع بالنقيد بالقانون الدولي. وتدين جنوب أفريقيا أي شكل من أشكال القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والهجمات التي تستهدف الهياكل الأساسية واستخدام الجوع والتجوع أسلوبا من أساليب الحرب.

إن أثر تغير المناخ يكون أشد وطأة على أفقر الفئات وأضعف قطاعات المجتمع الدولي وداخل المجتمعات. ومع أن أفريقيا ليست مسؤولة عن التسبب في تغير المناخ، إلا أنها معرضة بشكل خاص لتأثيره. ويشكل تغير المناخ، إلى جانب الفقر، تهديدا رئيسيا للتنمية أفريقيا وازدهارها. ولذلك، فإن أفريقيا تتضامن تضامنا كاملا مع المناطق الأخرى المتضررة بالمثل من الكوارث المناخية والطبيعية وما يتصل بها من تحديات انعدام الأمن الغذائي. ولا نزال ملتزمين بالتزامنا راسخا بالتصدي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويمثل تغير المناخ تحديا عالميا للتنمية المستدامة لا يمكن التصدي له إلا بشكل جماعي ومن خلال نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، يركز على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويقوم على العلم والإنصاف والتمييز بين العمل والدعم بين البلدان التي تختلف ظروفها الوطنية اختلافا كبيرا. ولا بد من توسيع نطاق العمل المناخي وما يتصل به من وسائل دعم التنفيذ في البلدان النامية على نحو كبير، مع حماية المكاسب الإنمائية للبلدان النامية وتعزيزها والقضاء على الفقر.

ومن غير الواضح مسألة ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن للمساعدة في تعزيز الجهد العالمي بشأن تغير المناخ والتصدي للكوارث الطبيعية، لأن الولاية الأمنية المتخصصة للمجلس لا تشمل المسائل الإنمائية والعمل القائم على البيانات العلمية والتقنية. وبضم المجلس صوته إلى الحوار بشأن تغير المناخ المرتبط بانعدام الأمن

ظل التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث أولوية طويلة الأجل للمعونة الإنسانية التشيكية والمساعدة الإنمائية التي نقدمها للبلدان والمناطق الهشة في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، ننصر تنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع التي أطلقها الأمين العام. ونعتبرها نقطة انطلاق مهمة للتأكد من حماية كل شخص على هذا الكوكب من الطقس أو الماء أو الأحداث المناخية الخطرة من خلال أنظمة الإنذار المبكر المنقذة للحياة بحلول نهاية عام 2027.

إن الآثار المتزايدة لتغير المناخ على الزراعة والنظم الغذائية، وخاصة في البلدان الضعيفة، تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة. ولذلك السبب نرحب بالنتائج الملموسة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 ومتابعته.

وإذا أردنا أن نكون جادين في تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فيجب علينا تحويل الزراعة والنظم الغذائية لتكون أكثر مراعاة للنزاعات ومراعاة للمنظور الجنساني. كما نرحب بالإشارات إلى النظم الزراعية والغذائية في النتائج المتوخاة الرئيسية للمؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد حان الوقت الآن لترجمة تلك الالتزامات إلى عمل ملموس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئاً لإندونيسيا غيانا على توليها رئاسة المجلس، ونقدر عقد هذه المناقشة الهامة. ونشكر فخامة السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، على حضوره هذا الصباح، ونشيد بالتزامه بالمسألة قيد المناقشة وبعمل المجلس.

إن الروابط بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والسلام والأمن واضحة. فالنزاع يؤدي إلى الجوع وانعدام الأمن الغذائي، في حين أن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى النزاع.

والأمر الواضح جداً أيضاً مسؤولية المجلس وولايته فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، عندما تنشأ حالة تتلاقى فيها

وعلى الرغم من أن الصلة بين تغير المناخ والأمن معقدة وغير مفهومة تماماً، يجب أن نصغي إلى أصوات أكثر الفئات تضرراً. ويشمل ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

ويؤثر تغير المناخ والتدهور البيئي بالفعل على الأمن الغذائي من خلال الحد من غلات المحاصيل الرئيسية وزيادة خطر ندرة المحاصيل على نطاق واسع في البلدان المنتجة الرئيسية.

وفقاً لتقرير صدر مؤخراً بعنوان حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، واجه ما بين 691 مليون و 783 مليون شخص في العالم الجوع في عام 2022.

ويكون انعدام الأمن الغذائي أكثر حدة في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث. ولذلك، فإن ضمان الأمن الغذائي العالمي يتطلب نهجاً يقوم على الترابط الثلاثي بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة السلام.

وتدرك تشيكية الآثار العالمية لأزمة الغذاء، التي تفاقم بسبب نزاعات مسلحة مثل الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا وتغير المناخ والآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا. وبصفتنا عضواً في تحالف مكافحة الأزمات الغذائية مع استصحاب الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فإننا نركز على إنتاج الغذاء القادر على التكيف وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية.

ويتطلب التصدي لآثار تغير المناخ جهداً كلياً من منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي ذلك السياق، نقدر عمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد عززنا، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرين محليين ودوليين، بناء قدرة المجتمعات على الصمود في المناطق المهددة بالنزاعات والمناخ. إننا نعتز بمشاركتنا في مشاريع مثل أصول سبل العيش وأكاديمية القدرة على الصمود. وبالمثل، نتطلع إلى مواصلة دعمنا لبرنامج الحبوب من أوكرانيا.

هذه المسألة المترابطة. وذلك أمر أساسي لجهودنا الرامية إلى التصدي بفعالية لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك أثرهما على السلم والأمن العالميين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كريديكا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان اتحاد بنلوكس الثلاثة: مملكة هولندا ولكسمبرغ وبلدي، بلجيكا.

إن الروابط بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وصون السلم والأمن الدوليين واضحة، كما ذكرنا بألم خلال السنوات الماضية. ولذلك، فإننا نشكر رئاسة المجلس، غيانا، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2024/146، المرفق).

سنركز اليوم على توجيه السؤال الرابع - التصدي للتحديات المترابطة ودعم جهود أشد البلدان تضجرا.

إن تغير المناخ عامل مضاعف للمخاطر. فهو يؤدي إلى تفاقم دوافع النزاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والجنسانية القائمة. لقد عرفنا ذلك لبعض الوقت. وتغير المناخ يؤثر على الأمن الغذائي على وجه التحديد. ويؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاجية ونوعية الغذاء ويمكن أن يسهم في نشوب نزاعات على المياه والأراضي الشحيحة.

وتعمل العلاقة بين المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاع في الاتجاه الآخر أيضا - فالنزاعات تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، كما هو الحال في منطقة الساحل وخاصة في السودان. فلا بد لنا من العمل الآن، ولا بد لنا من العمل بشكل أفضل.

وينبغي أن تسمح العناصر الثمانية التالية الموجهة نحو إيجاد حلول باتخاذ إجراءات مناخية إيجابية تجاه السلم ومعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات في حالات النزاع المسلح على السواء.

أولا، إن تعهدات أعضاء المجلس المتكررة بالتركيز على تأثير تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين أمثلة جيدة وعملية لما ينبغي أن يكون عليه العمل.

العناصر الثلاثة أو تتداخل مع بعضها البعض، فإننا نتوقع من المجلس أن يتخذ إجراء من أجل البشرية. والسؤال هو ما إذا كان المجلس مجهزا وقادرا على تحقيق الغرض المنشود للتصدي لتلك الروابط؟ وتصبح تلك المسألة حاسمة حقا مع التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة، حيث أصيب المجلس بالشلل، بينما نشهد استخدام الجوع وانعدام الأمن الغذائي كسلاح حقير، كما في حالة الحرب في غزة.

وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أسلط الضوء على عدة نقاط.

أولا، يجب علينا أن نحرز تقدما في تحويل مجلس الأمن من خلال الإصلاح، وكذلك في تحسين أساليب عمله وأخلاقيات المجلس. ويوفر مؤتمر قمة المستقبل المقبل زخما لتأكيد التزامنا السياسي بالمضي قدما في ضمان أن يتمكن المجلس من الاستجابة للتحديات التي تطرحها هذه المسألة ذاتها والعمل بفعالية بشأنها.

ثانيا، يجب علينا أن نزود عمليات حفظ السلام بولاية أكثر تفصيلا وموارد كافية لمساعدة المجتمعات في البلدان المضيفة على التكيف مع الآثار الأمنية لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. ومن المهم أيضا اتخاذ إجراءات للحد من البصمة البيئية لحفظ السلام.

ثالثا، نحن بحاجة إلى إقامة شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية واتباع نهج أكثر استنادا إلى الإقليمية في معالجة الصلة بين المناخ والغذاء والسلام والأمن من أجل التواصل مع التجارب الوطنية والإقليمية، وتقديم المشورة التقنية وتسريع الاستجابات.

رابعا، يجب علينا أن نعزز دور لجنة بناء السلام في استدامة السلام من خلال بناء القدرة على تحمل تغير المناخ والقدرات على التكيف، وكذلك من خلال الاستجابة للاختلالات في تمويل المناخ للبلدان الضعيفة.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى ضمان التأزر والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. فينبغي لهيئات الأمم المتحدة وكياناتها ومحاقلها ذات الصلة أن تركز على المسائل التي تدخل في نطاق ولاية كل منها، مع تعزيز بعضها بعضا. وقدرتنا على ربط النقاط أمر مهم لمعالجة

إطلاعاً على حالة الأمن الغذائي في البلدان التي تمر بأزمات والأقاليم التي تشهد حالات نزاع.

ثامناً وأخيراً، تكرر بلدان اتحاد بنلوكس الدعوة إلى العمل الجماعي وتجديد الالتزام بتنفيذ القرار 2417 (2018)، الذي يحظر استخدام الجوع والمجاعة كأسلحة حرب. ونحن نعتبره معلماً. ويجب أن نرقى بشكل جماعي إلى مستوى الالتزام بكسر حلقة النزاع والجوع التي لا تطاق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينفايزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن التحديات التي يواجهها العالم اليوم - كارثة المناخ والنزاع المسلح والتشرد وانعدام الأمن الغذائي - مترابطة ترابطاً وثيقاً. وتعتبر الظواهر الجوية القصوى مثل الأمطار الغزيرة والأعاصير والفيضانات والجفاف وزيادة تقلب المناخ من الدوافع الهامة لانعدام الأمن الغذائي. ويعيش أكثر من 80 في المائة من سكان العالم الأكثر تضرراً من الجوع في بلدان معرضة للكوارث ذات مستويات عالية من التدهور البيئي. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي بدوره بسبب النزاع المسلح، الذي هو محرك ونتيجة للجوع في آن واحد. وقد واجهت العديد من بؤر الجوع الساخنة اليوم أزمات متصاعدة من النزاعات المسلحة والنزوح والضغط المناخي، والتي لها تأثير مدمر على الزراعة والاقتصادات الريفية وسبل العيش.

ونشجع مجلس الأمن على معالجة أوجه الترابط بين المناخ والنزاع والجوع من خلال منظور الأمن البشري، الذي يقر بأن السلام والأمن مرتبطان بالناس وبقائهم وسبل عيشهم وكرامتهم. ويمكننا أن نبدأ بالاستجابة للاحتياجات الفورية للأشخاص المتضررين من التدهور البيئي والصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل للمساعدة في حالات الطوارئ وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ. ومن أجل كسر حلقة النزاع العنيف وانعدام الأمن الغذائي، يجب أن نحث أطراف النزاعات المسلحة على حماية المنظومات الغذائية والامتناع عن استخدام الغذاء كسلاح

ثانياً، أصبح تعميم نهج السلام والأمن المستتير بمعلومات تغير المناخ ضرورة. وكذلك تؤيد بلدان اتحاد بنلوكس إدراج لغة تغير المناخ في منتجات مجلس الأمن وولايته.

ثالثاً، تردد بلدان اتحاد بنيلوكس الأصوات العديدة التي تود أن ترى تقارير شاملة منتظمة من الأمين العام عن مسائل المناخ والسلام والأمن. وينطبق ذلك أيضاً على مسائل الأمن الغذائي، على النحو المطلوب في القرار 2417 (2018). فمن شأن ذلك أن يسمح لمجلس الأمن بالتركيز على أكثر البلدان والمناطق تضرراً ويحفز المجلس على اتخاذ إجراء.

رابعاً، نأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراحات المقدمة في الموجز السياساتي للأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام. وتدعم بلدان اتحاد بنلوكس الإقرار بأن المناخ والسلام والأمن أولوية سياسية، ونؤيد أيضاً تعزيز الروابط بين الهيئات متعددة الأطراف لضمان التعاضد بين العمل المناخي وبناء السلام.

خامساً، وعلى هذا المنوال، من الأهمية بمكان أن ندعم آلية الأمن المناخي بشكل جماعي. ويكتسي تبادل البيانات والخبرات والممارسات الجيدة أهمية حاسمة، وتشكل الآلية مثلاً رائداً في ذلك المجال. ونؤيد تأييداً تاماً تعزيز نشر مستشاري المناخ والسلام والأمن في بعثات الأمم المتحدة وعملياتها، فضلاً عن المنظمات الإقليمية، بغية التمكين من إجراء تحليل أعمق واتخاذ إجراءات ملموسة على حد سواء.

سادساً، نود التأكيد على تأثير المنظومات الغذائية على تغير المناخ وحقيقة أن تكيفها هو جزء من الحل للآزمات المناخية والبيئية والغذائية. ولذلك، نرحب بالأهمية المعطاة للمنظومات الغذائية في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونعتقد أن المنظومة الغذائية ينبغي أن تحتل أيضاً مكانة بارزة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

سابعاً، نرحب بالعمل الممتاز الذي قامت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقديم التقارير إلى مجلس الأمن والمساعدة في

المعقدة ذات الصلة، ونشجع أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى على تقديم طلبات إلى المحكمة في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (تكلت بالإنكليزية): تشيد بولندا بغيانا على عقد مناقشة اليوم الهامة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لرئيس غيانا على حضوره هنا اليوم ولمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة.

وبولندا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، تؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عنها.

لقد أصبح انعدام الأمن الغذائي الناجم عن تغير المناخ والنزاعات أحد أكثر المسائل إلحاحا في السياسة العالمية، حيث تزايدت أعداد الذين يعانون من الجوع بسرعة. ولا يمكن لمشكلة بهذا الحجم والعمق أن تعالجها فرادى البلدان وحدها. وتتمثل بولندا بشدة قدرة الأمم المتحدة على عقد الاجتماعات وقيادتها في الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية وتغير المناخ وارتباطهما بمسائل السلام والأمن والهجرة.

وبولندا، بوصفها عضوا منتخبا جديدا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، جعلت الأمن الغذائي إحدى أولوياتها المواضيعية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تغير المناخ يزيد من خطر نشوب النزاعات وأنه ينبغي مواصلة استكشاف هذه العلاقة وتحليلها ومعالجتها على النحو الملائم. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة منهجية وأن يقوم به مجلس الأمن. ومن المؤسف أن عددا قليلا من البلدان ما زال يعرقل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وتدين بولندا بشدة استخدام الغذاء كسلاح في النزاعات، فضلا عن استخدام المحتلين للتجوع القسري والاستغلال. ونحن نعرف ذلك بشكل مباشر. لم تكن بولندا أبدا قوة استعمارية. بل على العكس تماما - لقد عانينا من السياسات الاستعمارية الإمبريالية التي فرضتها علينا الدول المجاورة. وتجوب المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب يمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويمكن أن يشكل جريمة حرب.

حرب، الأمر الذي يمكن أن يرقى إلى جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية على حد سواء.

وبالتوتيرة الحالية، فإن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية بسبب أزمة المناخ معرض لخطر التضاعف بحلول عام 2050. وسيزداد الضغط على المنظمات لتقديم المساعدات في الظروف الجوية القاسية وفي أوقات الكوارث البيئية. وفي التصدي لتلك التحديات المتزايدة، يمكن للمنظمات الإنسانية أن تكون قدوة يحتذى بها من خلال الحد من استهلاكها للموارد الطبيعية وتعزيز استدامة عملياتها. وتعد ليختنتشتاين من أوائل الداعمين لصندوق التحول المناخي والبيئي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي يسعى إلى تحسين التكيف مع المناخ وخفض الانبعاثات والحد من الأثر البيئي العام لأنشطة اللجنة.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر أحد أهم آثار النمو السريع في الانبعاثات العالمية. وتظهر عواقبه بشكل أوضح في الدول الجزرية المرجانية والدول الجزرية البركانية. والظلم الشديد هو أن الناس الذين يعيشون في تلك البلدان هم من بين أقل المساهمين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في حين أنهم يواجهون أخطر العواقب. وينبغي للسياسات غير المسبوق المتمثل في غمر أراضي دولة أو بلد كليا أو جزئيا وإعادة توطين شعبه، ألا يغير الافتراض العام في القانون الدولي بأن الشعب المعني وحده هو القادر على اتخاذ القرارات بشأن كيفية ممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك من خلال كيان الدولة. وفي ضوء التهديدات الأمنية الملحة التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر، نتطلع بشدة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر.

وليختنتشتاين بصدد وضع الصيغة النهائية لطلبها المقدم إلى محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى المحكمة بشأن تغير المناخ، الذي صدر به تكليف من خلال قرار تاريخي للجمعية العامة (القرار 77/276) والمكمل للجهود المبذولة في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن واثقون بأن المحكمة سترونا بتوجيه واضح وموثوق فيما يتعلق بمسائل القانون الدولي

واحدة من أكثر المناطق عرضة لآثار ذلك التهديد الوجودي، الذي تسببت فيه إلى حد كبير دول أخرى. وندعو تلك الدول إلى تحمل مسؤولياتها بمستوى يتناسب مع الاحتياجات التي نواجهها.

ومن الضروري التصدي لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، مع التذكير بأنهما من المضاعفات الخطيرة للمخاطر التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والنزاعات وعدم الاستقرار، لا سيما في الأوضاع الهشة التي لا تملك فيها الحكومات سوى وسائل محدودة لمساعدة سكانها على التكيف. ونقدر أن هذه المناقشة المفتوحة ستسهم في كسر الانعزالية في عمل المنظمة، نظرا لأهمية اعتماد نهج شامل يشمل احترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وصون السلم والأمن الدوليين.

وكما ذكر الأمين العام، علينا أن نصنع السلام مع الكوكب. ونعتقد أنه من المهم لمجلس الأمن أن يدمج تقييمات الأمن المناخي في جميع التقارير الإلزامية عن الحالات المدرجة في جدول أعماله وأن يقوم بتحليل منهجي لتوقعات الأرصاد الجوية وتحديد المخاطر، بمساعدة المنظورات المناخية الإقليمية والوطنية. وتشكل نظم الإنذار المبكر فرصة لتزويد الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بمعلومات موثوقة ودقيقة ويمكن التحقق منها في الوقت المناسب من أجل منع حدوث أزمة غذائية في سياق النزاعات المسلحة والتخفيف من آثارها. وندعو إلى مواصلة العمل على مبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع بغية ضمان تنفيذها الكامل.

ومن واقع التجربة في الميدان، لاحظنا أن تغير المناخ يؤثر بشكل كبير على قدرات البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام. فالكوارث الشديدة، مثل الجفاف والفيضانات والعواصف، تعيق وصول المساعدات الإنسانية وحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً، وتزيد من المخاطر في مناطق النزاع والتوترات بسبب التنافس على الوصول إلى الموارد الطبيعية. ولنتذكر أن العمل المناخي يوفر أيضا فرصا لمعالجة أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم. ونؤيد بقوة دور لجنة بناء السلام وإدراج العمل المناخي ضمن أنشطتها من خلال ضمان أن تكون تلك الأنشطة حساسة للنزاعات ومراعية للاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي وتدفقات الهجرة وأن تحترم الموارد الطبيعية.

وعلى جبهة التنمية، ينبغي أن يحظى انعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ باهتمامنا الكامل. ويجب على الحكومات والمنظمات الدولية مواصلة تعزيز المنظومات الغذائية حتى تتمكن من تحمل الظواهر الجوية المتطرفة وتقلب المناخ بشكل أفضل. إن استعراضات هذا العام للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل توفر لنا منصات مهمة للتركيز على الأمن الغذائي. وبولندا ملتزمة بالإسهام في تحقيق ذلك الهدف العالمي من خلال سياساتها ودعوتها ومساهماتها المالية، وأود أن أتشاطر مجرد أمثلة قليلة على مشاركتنا.

في عام 2023، وبالإضافة إلى مشاريعنا الإنمائية الثنائية، قدمت بولندا دعما ماليا لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أوكرانيا وسورية. كما ساهمنا في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الأنشطة الرامية إلى بناء قدرة القطاع الزراعي على الصمود في البلدان الأفريقية. كما دعمت بولندا التحالف المعني بالوجبات الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، الذي انضمنا إليه في عام 2021.

وفي الختام، نؤكد مجددا تأييدنا لإدراج مسألة المناخ والأمن في العمل العادي لمجلس الأمن وفي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وعلاوة على ذلك، واعترافا بالصلات الوثيقة بين عنصر بناء السلام في الأمم المتحدة والمناخ والأمن، سنواصل تعزيز النهج المنهجية الأخرى في المنظمة من خلال العمل المشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):

نشكر رئيس جمهورية غيانا التعاونية ووفده على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ونشكر المشاركين في النقاش على إسهاماتهم القيمة، ولا سيما السيدة خيمينا ليفا روش من المعهد الدولي للسلام، وهي مواطنة غواتيمالية مرموقة.

وكما ذكر رئيسنا، السيد برناردو أريفالو دي ليون، فإن "التحدي الأكثر أهمية وإلحاحا هو، بلا شك، تغير المناخ". وتقع غواتيمالا في

وأهمية العمل المتعدد الأطراف في ضمان الاستجابات المشتركة والمنسقة للأزمات الغذائية والمناخية والإنسانية الحادة التي قد تترتب على النزاعات في جميع أنحاء العالم. وذلك لأنه أصبح من الواضح في السنوات الأخيرة أن تغير المناخ يشكل عاملاً مضاعفاً للخطر. وبالاقتراح مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية، فإنه يؤدي إلى تفاقم خطر العنف وتكثيف الصراعات، ويزعزع استقرار النظم الغذائية ويسبب انعدام الأمن الغذائي والأزمات الاقتصادية والمزيد من الهجرة.

وتعاني أمريكا اللاتينية، وعملياً كل مناطق الكوكب الأخرى تقريباً من عواقب تغير المناخ، التي تتجلى في ارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات والجفاف وموجات الحر وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث الهواء وإزالة الغابات، وغيرها الكثير. وتترتب على ذلك انعكاسات على الزراعة واستخدام الأراضي وضمان توافر الغذاء والماء والطاقة، لا سيما في الأماكن التي تندر فيها تلك الأشياء بالفعل. ومع ذلك، نعتقد أنه من الضروري أن تسعى كل دولة عضو إلى حماية حق مواطنيها في الغذاء وتعزيز الأصول التي تشكل أساس نظامها الغذائي الوطني، بهدف المساهمة في الأمن الغذائي والتغذوي الآن وفي المستقبل. وفي حال تعذر ذلك، فإن تشجيع التعاون بين الدول وتوفير الموارد للوكالات ذات الصلة لدعم البلدان في هذا الصدد يجب أن يكون من الأولويات.

ومع ذلك، فإن النزاع وتغير المناخ والإرهاب والتطرف العنيف واستخدام الأجهزة المتفجرة وانتشار الجماعات المسلحة وعدم الاستقرار الاقتصادي يعني استمرار المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، مما يجعل من المستحيل تعزيز بيئة غذائية صحية. وعموماً، يؤدي النزاع إلى الحاجة إلى حماية السكان المتضررين على الفور. وكثيراً ما نشهد قطع طرق الاتصالات والنقل، مما يؤثر على التجارة في السلع والخدمات. ونحن نعتبر أن هذا الأمر مهم - فإذا لم يتأثر هؤلاء الناس بالنزاع فحسب، بل يعانون أيضاً من آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، فإنهم سيواجهون وضعاً كارثياً.

إن مؤتمر قمة المستقبل والخطة الجديدة للسلام يتيحان لنا فرصاً لتنشيط المنظمة، ومعالجة النزاعات في كل مرحلة من مراحلها، مع التركيز بقوة على الوقاية ودون إغفال مبدأ المسؤولية عن الحماية.

وندعو إلى تفعيل الكامل لصندوق الخسائر والأضرار وتمويله، وإلى زيادة الطموح فيما يختص بالتمويل المتعلق بالمناخ، وإلى إحراز تقدم أكثر حسماً في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. من المهم تحسين أوجه التآزر بين جدول أعمال تغير المناخ والتنوع البيولوجي وإدماج التركيز على تحويل النظم الغذائية.

وأود أن أختتم بياني بالدعوة إلى بذل المزيد من الجهود التي تركز على بناء مجتمعات أكثر مرونة وسلاماً. وتتيح تكنولوجيات المعلومات، عند تطبيقها بشكل مسؤول، فرصاً مبتكرة للوصول إلى المجتمعات النائية وتحسين مستوى معيشة الأسر. يجب أن نستثمر في مستقبل أكثر أماناً ومرونة للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد فيدال ميركادو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تشكر شيلي غيانا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونتمنى لها كل النجاح في رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. وقد أحطنا علماً بإسهامات وبيانات مقدمي الإحاطات الإعلامية والأعضاء.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم عن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وكما سبق أن ذكرنا في مناقشات مفتوحة أخرى واجتماعات المجلس المعقودة بصيغة آريا، نرى أن موضوع اليوم مهم للغاية. وفي هذا الصدد، نشير إلى مناقشتين مفتوحتين عقدهما المجلس خلال العام الماضي - مناقشة 13 حزيران/يونيه بشأن "تغير المناخ والسلام والأمن" (انظر S/PV.9345) ومناقشة 3 آب/أغسطس بشأن "المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن الصراعات" (انظر S/PV.9392). وفي المناسبة الأخيرة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2023/4). ولذلك، نود أن نؤكد من جديد مسؤولية

المجتمعات المتضررة والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمع المدني التي قد تعاني في كثير من الأحيان من آثار تلك الظواهر وعواقبها الأمنية، بوجود موارد أقل لحماية أنفسها منها. وينبغي التركيز بوجه خاص على النساء والفتيات. ومن شأن ذلك أن يعزز النتائج المستدامة ويتجنب ترسخ الحلقات التي تدور فيها تلك الآفات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أيضاً أن أبرز بضع نقاط بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لغيانا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع بالغ الأهمية. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المتبصرة والمحفزة للتفكير.

كما سمعنا اليوم، تُظهر أحدث البيانات والسجلات العلمية بوضوح أن أحلك تنبؤات علماء المناخ أصبحت حقيقة واقعة في وقت أقرب مما توقعنا. ومع ارتفاع درجة حرارة الكوكب، تسخن البيئة الأمنية العالمية أيضاً. ولا يؤدي تغير المناخ وما يرتبط به من ظواهر جوية قصوى إلى تعطيل النظم الإيكولوجية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تعطيل النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وتشريد مجتمعات بأكملها. ويؤثر تغير المناخ أيضاً في التنافس على الموارد، وخاصة على المياه والأراضي الزراعية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى النزاع، ولا سيما عندما تكون هياكل الحوكمة ضعيفة. إن الزراعة هي نقطة التقاء الأثر الناجم عن كل من تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاع العنيف وتفاعلها بعضها مع بعض في حلقة التغذية مفرغة.

ولما كان لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي آثار متزايدة على السلام والأمن الدوليين، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمهمته وأن يعالجها بطريقة شاملة، آخذاً في الاعتبار أنه في حين يتأثر كل شخص في المناطق المنكوبة تأثراً شديداً، فإن أولئك الذين يواجهون مخاطر متعددة وحادة تتعلق بالحماية هم عادة الأكثر ضعفاً، ولا سيما

ونحن نعلم أن النزاعات تزعزع استقرار سيادة القانون والحكم نفسه. وبالتالي فإن السلطات غير قادرة على الاستجابة للعوامل المسببة للنزاع، ناهيك عن معرفة كيفية حل مشكلة تغير المناخ - قد يكون أحد الحلول هو التحول في مجال الطاقة - أو انعدام الأمن الغذائي. لذلك، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بتكثيف الابتكار والتعلم من التجارب الناجحة والقابلة للتكرار، وتعزيز البرامج والمبادرات التي يمكن أن تعزز إنتاج المواد الغذائية الأساسية للاستهلاك الوطني والمحلي في المناطق المعرضة لتغير المناخ والسلام والأمن الدوليين.

ونعتقد أن من الضروري أن تكون هناك معلومات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر في تقارير تحليل الحالة الخاصة بكل بلد عندما يكون هناك خطر حدوث مجاعة ناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في النزاعات المسلحة. ومن الضروري أيضاً تعزيز آليات تبادل المعلومات بين مختلف الوكالات والمنظمات ذات الصلة. ونعتقد أن هذه لحظة مناسبة للتذكير بأهمية توفير التمويل الخاص بالمناخ، والذي لا يزال يُفتقر إليه على المستوى العالمي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن السبب في أن تغير المناخ يؤثر على الأمن الدولي يكمن، إلى حد كبير، على وجه التحديد في حقيقة أن التدفقات المالية لم تكن كافية لمنع عواقب الاحترار العالمي في الوقت المناسب. وفي مواجهة الشدائد الناجمة عن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، نشدد على أن إغلاق الأسواق وفرض حواجز غير مبررة أو تدابير قسرية انفرادية على التجارة في الأغذية هي خطوات تسير في اتجاه معاكس للحد من الجوع وتقوُّض الالتزامات الإنسانية الأساسية. إننا ننق في تجارة الأغذية على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على أسواق زراعية عادلة ومفتوحة وشاملة ويمكن التنبؤ بها لضمان استمرار تدفق المنتجات الزراعية والمدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي، بما في ذلك الأسمدة.

وأخيراً، نكرر التأكيد على أن المبادرات المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي والأمن الدولي يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً آراء

وتغير المناخ وعلاقتها بالنزاعات، مع التركيز بشكل خاص على التنفيذ المنسق لهدف التنمية المستدامة 2 بشأن الجوع، والهدف 13 بشأن العمل المناخي، والهدف 16 بشأن السلام والمؤسسات القوية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أشكر فخامة السيد محمد عرفان علي على عقد مناقشة اليوم الهامة، كما أشكر مقدمي الإحاطات.

إن الفلبين شهادة حية على الحقائق القاسية لتغير المناخ. لقد واجهنا، وما زلنا نواجه، غضب الأعاصير المدمرة، وارتفاع منسوب مياه البحر، والتهديدات الخطيرة لتنوعنا البيولوجي ونظمنا الإيكولوجية والزراعة والأمن الغذائي وسبل العيش. تجربنا تلك الحقائق على اتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة، متجذرة في الإنصاف والتزامنا الراسخ بالنظام العالمي القائم على القواعد وتعددية الأطراف.

إن مؤشر المخاطر العالمي لعام 2023، الذي يقيم مخاطر الكوارث في 193 دولة بسبب الأحداث الطبيعية القصوى والتأثير السلبي لتغير المناخ، قد صنّف الفلبين في المرتبة الأولى لوجود أعلى مخاطر الكوارث والرابعة من حيث أعلى تعرض لها. وعلاوة على ذلك، سجّلنا ما يقرب من 11,2 مليار دولار، أو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في خسائر اقتصادية ناجمة عن الأعاصير المدارية على مدى السنوات العشر الماضية. ونحيط علماً أيضاً بتقرير "البؤر الساخنة للجوع" الصادر عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي يحدد النزاعات والعنف المنظم، والصدمات الاقتصادية، والمخاطر الطبيعية، والظروف الجوية القصوى، وتقلب المناخ، بوصفها دوافع رئيسية للجوع.

في الفلبين، تعدّ القدرة على تحمل تغير المناخ والأمن الغذائي من أولويات التنمية، حيث أكد الرئيس فرديناند ماركوس جونيور على أهمية الغذاء باعتباره "أساس الأمن البشري" وتغير المناخ باعتباره "الأساس الذي يتعين علينا العمل عليه من أجل المستقبل، والذي يتعين علينا تصميم أنظمتنا على أساسه". في عام 2023 وحده،

النازحين والنساء والأطفال. إن الحالة المقلقة للغاية في غزّة، والتدهور السريع للأمن الغذائي في بلدان مثل بوركينا فاسو وجنوب السودان ومالي والسودان، وانعدام الأمن الغذائي الذي طال أمده - وفي بعض الحالات المجاعة - في أماكن مثل اليمن وأفغانستان وإثيوبيا، تتطلب استجابة طارئة واعترافاً بدور العمل الاستباقي. ونظراً لأن قائمة المناطق الساخنة للجوع التي تثير قلقاً كبيراً يمكن أن تطول، يتعين علينا أن نذكر أنفسنا بأن هذا إضافة إلى الصورة القائمة بالفعل لتغير المناخ، وتساعد النزاعات، والتعافي الصعب من جائحة مرض فيروس كورونا والعدوان الروسي على أوكرانيا، والتي تسببت أيضاً في الجوع وأثرت على سبل عيش الملايين من الناس على مستوى العالم.

ويجب أن تكون حماية الأشخاص الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي أولوية. وترى بلغاريا أن تعزيز تفعيل القرار 2417 (2018) والتقديم المنتظم للكتب البيضاء بشأن النزاع والجوع أمران أساسيان لتمكين المجلس من ضمان حماية إنتاج الأغذية وتوزيعها في أوقات النزاع وتمكين السكان المدنيين من الحصول بأمان على المساعدة المنفذة للحياة وسبل العيش.

ثانياً، يجب على جميع الأطراف، في جميع النزاعات وفي جميع الأوقات، أن تحترم القانون الدولي الإنساني الذي يعمل كخط دفاع ضد الجوع في النزاعات المسلحة. وفي حين أن سرعة وكفاءة إمدادات الطوارئ يمكن أن تجلب الإغاثة الفورية لأولئك المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية، فإن جعل النظم الغذائية أكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ عن طريق الابتكار التكنولوجي وتخصيص الموارد بشكل أفضل هو حل في الأجل الأطول. إن الحلقة المفرغة لتغير المناخ والنزاع والجوع ستزداد حدة، ما لم يأخذ المجلس تغير المناخ، على سبيل الأولوية، بوصفه جانباً خطيراً من جوانب الأمن الدولي، وما لم ينظر المجتمع الدولي الأوسع إلى الاستثمار في تغير المناخ على أنه استثمار في السلام.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي أن تضطلع جميع الجهات المعنية بالجهود العالمية لمواجهة التحديات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي

وترتكز على العلم والأدلة من أجل الأمن الغذائي والزراعة. وعلى نحو ما تم تسليط الضوء عليه خلال دورة مجلس منظمة الأغذية والزراعة في كانون الأول/ديسمبر، يتعين علينا القيام بعدة أشياء، من بينها إبقاء التجارة في المدخلات والمنتجات الغذائية والزراعية مفتوحة وضمان أن يكون العمل الإنساني محدد الأهداف، بما في ذلك الإجراءات الاستباقية والاستجابات في حالات الطوارئ، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية والناشئة.

إن العالم يستحق تعددية أطراف كهذه تعزز العمل العالمي الفعال والاستجابات للمخاطر والتهديدات الناشئة التي تعرضنا جميعاً للخطر بشكل جماعي. وفي هذا الصدد، ستواصل الفلبين الإسهام في جعل تعددية الأطراف بناءة بقدر أكبر وأكثر شمولاً وإنصافاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر غيانا على عقد جلسة اليوم وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وذاك الذي سيُدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

إن الترابط بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والسلام والأمن يتزايد. وثمة أدلة قوية على ذلك. ومن الواضح أن خرائط البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات تتداخل. وتعتقد إيطاليا أن مجلس الأمن، بالنظر إلى دوره الرئيسي ومنظوره وولايته، لديه الاختصاص الكامل لتناول هذا الترابط المتنامي وكفالة اتخاذ إجراءات دولية فعالة وحسنة التوقيت ومتسقة.

وتشعر إيطاليا بالقلق بصفة خاصة إزاء الآثار المجتمعة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاع على الفئات الأشد ضعفاً وفي أكثر البلدان ضعفاً وعرضة للكوارث. وبالنظر إلى أثر أفعال الإنسان على تلك الأزمات العالمية الثلاث، ينبغي أن نعترف بضرورة تنفيذ استجابة مشتركة عاجلة من خلال اتباع نهج متعددة الأبعاد ومتكاملة. ولا يسعنا أن نبقي مكتوفي الأيدي في مواجهة الزيادة المذهلة في

منحت الفلبين أكثر من 600 000 من صغار المزارعين قروضاً بلغت أكثر من بليون دولار، بما يتماشى مع الجهود المبذولة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأراضي والزراعة. لقد اعتمدنا خطة العمل الوطنية لتغير المناخ التي تعطي الأولوية للأمن الغذائي والاكتفاء المائي والاستقرار الإيكولوجي والبيئي، من بين أمور أخرى، بوصفها التوجيه الاستراتيجي للبلد للفترة حتى عام 2028. وقد وضعت حكومة الفلبين، في عملياتها للسلام في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة، برامج اجتماعية واقتصادية لتلبية احتياجات أفراد القوات المسلحة الإسلامية في بانغسامورو والنازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المنكوبة بالفقر في بانغسامورو. إن برنامج "من السلاح إلى المزارع" هو برنامج مبتكر على المستوى البلدي يستخدم الزراعة العضوية كأداة لإعادة دمج المقاتلين السابقين لجهة مورو الإسلامية للتحرير في المجتمع لتعزيز السلام والتنمية. ومن خلال البرنامج، تلقى المتمردون العائدون إعانات وتدريباً شاملاً على المهارات التقنية المتصلة بالزراعة العضوية، مما حولهم إلى مزارعين يعتمدون على أنفسهم.

وعلى الصعيد العالمي، نقدر هنا في مجلس الأمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونشدد على أولوية الاتفاقية، التي تحظى بقبول شبه عالمي، للعمل المناخي العالمي. إن من الأهمية بمكان الامتثال للاتفاقيات والالتزامات المتعهد بها في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس التابع لها وضمان العدالة المناخية. ولا بد من التمسك بمبدأي الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، مع القيام على وجه الاستعجال وبطريقة مستجيبة بتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية فيما يخص بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل. كما أننا، كمجتمع عالمي، بحاجة إلى تعزيز قيم تنوعنا البيولوجي ومحيطاتنا باعتبارها مصادر لإيجاد حلول قائمة على الطبيعة لأزمة المناخ وكفالة أن تكون بمثابة أساس لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والقادرة على الصمود وإرساء السلام والأمن.

ونعرب عن تقديرنا لحضور ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هنا اليوم، ونعترف بدورها الهام بوصفها منظمة تُعنى بالمعرفة

الصغيرة النامية، والتي سنواصل خلالها العمل على إيجاد حلول سريعة لتحديات تغير المناخ والأمن الغذائي التي تواجه بعض أكثر بلدان العالم ضعفا. كما جعلت إيطاليا الأمن الغذائي أولوية رئيسية خلال رئاستها لمجموعة الدول السبع هذا العام وتعتزم العمل مع شركائها لإطلاق مبادرة جديدة للمجموعة بشأن الأمن الغذائي العالمي.

أخيرا، ستواصل إيطاليا، بوصفها رئيسة مجموعة الأصدقاء المعنية بالأمن الغذائي والتغذية هنا في نيويورك، الدعوة بقوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة ومتعددة الأبعاد للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وأثرهما على السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، اسمحو لي، سيدتي، بأن أهنئ غيانا على توليها رئاسة المجلس وأن أتمنى لبلدكم كل النجاح في الاضطلاع بواجباته.

وتقدر إسبانيا عقد مناقشة اليوم المفتوحة وتؤيد البيانين اللذين سيدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

إن آثار تغير المناخ، لا سيما في السياقات الهشة والضعيفة، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار والنزاع، بالإضافة إلى زيادة حدة انعدام الأمن الغذائي لملايين الأشخاص. وتسلم إسبانيا بوجود صلات وآثار متشابكة بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاع. وهذا أمر معترف به في استراتيجية بلدي للدبلوماسية الإنسانية لعام 2023، التي تدعو إلى إدراج الاعتبارات المناخية في آليات الإنذار المبكر لنهجها المتكامل للدبلوماسية الوقائية وتلتزم بدعم متابعة وتنفيذ القرار 2417 (2018) من أجل الإسهام في فعاليته ونطاقه والامتثال له.

وتدعو إسبانيا إلى تضمين التركيز على المناخ في ولايات عمليات وبعثات السلام والأمن للحد من أثرها البيئي ولإدماج أثر تغير المناخ في تحليلاتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشمل عمل

أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وستواصل إيطاليا وضع معالجة انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، وكذلك العمل على منع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها، في صميم عملها السياسي والإنساني والتنموي على مستوى العالم، مع إعطاء أفريقيا أولوية خاصة.

إن مجلس الأمن منقسم حول كيفية معالجة العلاقة بين تغير المناخ والأمن، ولكنه أكثر اتحادا في الاعتراف بالحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. ولذلك، ندعو المجلس إلى أن يتصدى بسرعة للحالات غير المقبولة المتمثلة في استخدام الأمن الغذائي كسلاح، والتي لا يزال عددها كبير جدا، ونحث جميع أعضاء المجلس على اتخاذ إجراء مسؤول في هذا الصدد. ونأسف بشدة لإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بقرار من الاتحاد الروسي من جانب واحد. وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما الطرق البديلة، مثل ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تيسر تصدير الأغذية إلى بقية العالم، ولا سيما في أفريقيا.

في العام الماضي، استضافت حكومة إيطاليا، بالاشتراك مع الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها ومنظومة الأمم المتحدة، مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية + 2 في روما والذي كان حدثا تاريخيا. وهناك، أطلق الأمين العام نداء للعمل، تناول الروابط بين انعدام الأمن الغذائي والأزمات العالمية الأخرى. وبناء على مؤتمر القمة، وقعت إيطاليا أيضا الإعلانات بشأن الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي وتلك المتعلقة بالمناخ والإغاثة والتعافي والسلام الصادرة عن المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وروجت لتلك الإعلانات. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتفاف حول نداءات العمل تلك وإلى النهوض بالتزامنا الجماعي بالقضاء على الجوع.

وبنفس الروح، فإن إيطاليا عضو أيضا في مكتب اللجنة التحضيرية للدورة المقبلة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية

غير متناسبة من تلك الآثار. ويشير الأمين العام في تقريره الأخير عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345) إلى أن الدول الأكثر تأثراً بتغير المناخ هي أيضاً الأكثر تعرضاً لمخاطر النزاع المسلح.

إن آثار تغير المناخ على إنتاج الأغذية أصبحت واضحة للمزارعين في جميع أنحاء العالم، وخاصة المزارعين الصغار والمتوسطين والأشخاص الذين يعملون، ولكنهم لا يملكون الأرض. والتكلفة آخذة في الازدياد، بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، مع تفاقم التفاوتات الاجتماعية وفقدان التماسك الاجتماعي. وفي ذلك الصدد، لا يمكن لمجلس الأمن، وفقاً لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتجاهل هذا التحدي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أهني غيانا على توليها رئاسة المجلس وأنوه بحضور فخامة الرئيس محمد عرفان علي هنا في وقت سابق اليوم. وأود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الشاملة.

يؤدي تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي إلى توسيع نطاق الصراعات بين الدول وداخلها وتفاقمها. وتتزايد النزاعات على المياه على مستوى الدولة وعلى المستوى دون الوطني والمجتمعات المحلية. وتستغل الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية المطالبات المتضاربة بالأراضي الزراعية والمراعي، على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط أفريقيا. إن التدافع من أجل استغلال مصائد الأسماك وحقوق صيد الأسماك، وربما من أجل معادن وموارد قاع البحار، يتسبب بزيادة الشقاق بين الدول الساحلية المتجاورة.

وفي غاية الأهمية معالجة أزمة المياه التي تلوح في الأفق. ترحب باكستان بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه، الذي عقد في عام 2023. بصرف النظر عن القمم الجليدية الشمالية والجنوبية، فإن الأنهار الجليدية في المناطق الشمالية من باكستان والمناطق المجاورة تشكل أكبر مخزن للمياه. وتعمل درجات الحرارة القصوى على إذابة

مجلس الأمن بشأن منع نشوب النزاعات تقييمات لمخاطر المناخ وانعدام الأمن الغذائي، وهي عوامل مضاعفة للمخاطر يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات. وقد أدرج المجلس الاعتبارات المناخية في قراراته منذ عام 2017، ولكننا بحاجة إلى نهج أكثر انتظاماً، مثل النهج المنصوص عليه في مشروع القرار S/2021/990 بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ، والذي استُخدم حق النقض ضده في عام 2021 (انظر S/PV.8926). وكانت إسبانيا إحدى الدول الأعضاء البالغ عددها 113 دولة التي شاركت في تقديم مشروع القرار وشعرنا بخيبة أمل لاستخدام أحد الأعضاء الدائمين في المجلس حق النقض ضده.

إننا بحاجة إلى أكثر من مجرد المساعدة الإنسانية إذا أردنا أن نعالج هذه الأزمات. إننا بحاجة إلى معالجة أسبابها الجذرية ومواصلة العمل للنهوض بنهج الترابط الثلاثي واحترام المبادئ الإنسانية والبحث عن حلول سلمية للنزاعات. وتحت إسبانيا، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، على اتخاذ إجراءات عملية ومحددة بقدر أكبر. فعلى سبيل المثال، ندعو إلى تعيين مبعوث خاص معني بالمناخ والسلام والأمن وتنفيذ نظم للإنذار المبكر وإلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونؤيد عمل آلية الأمن المناخي وجماعة الممارسات المهنية المعنية بالأمن المناخي التابعة للأمم المتحدة. وتكمل تلك المبادرات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعمل المنظومة ككل، وكذلك اعتراف الجمعية العامة ومحافل الأمم المتحدة الأخرى بالحق في بيئة صحية ونظيفة وآمنة، وهو معلم بارز في ميدان حقوق الإنسان.

وبوصفنا بلدا يعاني من آثار موجات الجفاف المطولة، فإننا ندرك التكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة للأحوال الجوية القاسية وآثارها على إنتاج الأغذية. وتشير التقديرات إلى أن الجفاف هو السبب الرئيسي لنسبة 10 في المائة من إجمالي الزيادة العالمية في الهجرة. إن آثار تغير المناخ متعددة الأبعاد. وانعدام الأمن الغذائي هو أحد أشد عواقبه تطرفاً. وتهدد تلك الآثار مجتمعة أمن الدول والأفراد وتضعف هياكلها وتقوض التماسك الاجتماعي. وتعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية وأقل الدول نمواً معاناة

يقل الاستثمار العام والخاص على حد سواء، في الهياكل الأساسية المستدامة في البلدان النامية، باستثناء الصين، عن 100 مليار دولار سنوياً. وحتى لم يتم الوفاء بوعده البلدان الصناعية بتوفير 100 مليار دولار سنوياً لتمويل المناخ. ما لم يتم تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمرات الأخرى، مثل قمة أهداف التنمية المستدامة، سيصبح من المستحيل تقريباً تحقيق أهداف تغير المناخ أو أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم إسهاماً فريداً في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ والتنمية بتأييد الالتزامات التي قطعت بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة بغية تحويلها إلى التزامات ملزمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فانواتو.

السيد تيفي (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الاثنتي عشرة في منطقة المحيط الهادئ الموجودة في نيويورك، يشرفني أن أردد المواقف التي ستعبر عنها تونغا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ. وسيدلي ببيان تونغا في وقت لاحق اليوم.

تعرب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ عن تقديرها لتمكنها من الإسهام في هذه المناقشة المهمة بشأن أثر تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على صون السلم والأمن الدوليين. ونقدر النهج الشامل للاستماع إلى صوت العضوية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في نطاق مجلس الأمن.

ذكرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها في عام 2018، أنه من المتوقع أن تزداد المخاطر المتعلقة بالمناخ على الأمن الغذائي مع ارتفاع درجة الحرارة عالمياً بمقدار 1,5 درجة مئوية وتزداد أكثر إلى 2 درجة مئوية. منذ عام 2022، ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير، ليصل إلى 345 مليون شخص في 82 دولة. وهذا الارتفاع المفرط، الذي يغذيه ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية المتطرفة، يهدد نسيج

تلك الأنهار الجليدية بمعدل يندر بالخطر، وإلى جانب الرياح الموسمية الشديدة، يؤدي هذا إلى فيضانات هائلة مثل الفيضانات الكاسحة التي دمرت باكستان في عام 2022، مما تسبب في أضرار تزيد عن 30 مليار دولار. لا بد من القيام بعمل عاجل للحفاظ على الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا والتكيف مع آثار الاحترار العالمي. تؤدي زيادة الطلب على المياه إلى جانب تأثيرات تغير المناخ إلى احتمال نشوب نزاعات على المياه العابرة للحدود في عدة أجزاء من العالم. وتولي باكستان أولوية عليا للتنفيذ الصارم لمعاهدة مياه السند المبرمة في عام 1960. وتهدف باكستان إلى إعادة تنشيط حوض نهر السند، وهو أكبر نظام ري مجاور في العالم، ويوفر الأمن الغذائي لأكثر من 225 مليون شخص. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت باكستان مشروع (نهر السند الحي "Living Indus") المتعدد الأبعاد.

ويجب أن نتجنب إضفاء الطابع الأمني على خطة المناخ والتنمية. وينبغي لنا أيضاً ألا نحول التمويل الشحيح بالفعل من عمل التنمية وتغير المناخ إلى النهج المتصلة بالأمن. فالندرة أساس معظم الصراعات. وأفضل وسيلة لمنع النزاعات هي التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية. في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتخذنا بعض القرارات المهمة، ورسمنا مساراً لانتقال سريع وعادل ومنصف للطاقة، واتفقنا على غايات الهدف العالمي بشأن التكيف وتشغيل صندوق الخسائر والأضرار.

هناك مسألتان حاسمتان لتحقيق الأهداف المناخية. الأولى، تخفيض الانبعاثات بنسبة 43 في المائة على الأقل بحلول عام 2030، وبصفة رئيسية من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان الصناعية، تماشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها. والثانية، توفير التمويل الكافي للمناخ. تشير التقديرات إلى أن الانتقال من اقتصاد الوقود الأحفوري إلى اقتصاد قائم على الطاقة النظيفة سيتطلب استثماراً سنوياً يبلغ حوالي 1.5 تريليون دولار في البنية التحتية المستدامة للطاقة الخضراء بحلول عام 2050. ويتمثل التحدي في كيفية حشد هذا القدر من الاستثمار. وفي الوقت الحاضر،

وتؤيد منطقة المحيط الهادئ بقوة الدعوة إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والسلام والأمن لتعزيز التنسيق والتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ومع تسارع تغير المناخ فإن تأثيره على الغذاء والماء والطاقة والموارد يغذي عدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيدين المحلي والدولي. إن الكوارث المتصلة بالمناخ والهجرة القسرية والاضطراب الاقتصادي تهدد النسيج الاجتماعي والسياسي لمجتمعاتنا، مما يعرض السلم والأمن المستدامين للخطر.

لا يمكن المبالغة في تقدير آثار تغير المناخ على الأمن أو تجاهلها. إننا نحث مجلس الأمن والدول الأعضاء على الاستجابة السريعة والشاملة للتصدي لهذا التهديد الخطير. يجب علينا معاً حماية كوكبنا، وحماية شعوبنا، وتأمين مستقبلنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أهنيء جمهورية غيانا التعاونية على توليها رئاسة مجلس الأمن وأشكر وفد غيانا على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام.

مشكلة تغير المناخ موضوع رئيسي في المجتمع العالمي بأسره، مع ما يترتب عليها من عواقب اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة، كما أنها مشكلة تتفاقم بفعل التطرف والنزاعات العنيفة المدمرة. ويشكل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للتهديدات، لأنه يمكن أن يؤدي إلى الفقر وانعدام الأمن الغذائي والهجرة غير الشرعية والنزوح الداخلي وعدم الاستقرار الاجتماعي. كما أن التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة مثل الأراضي والمياه يمكن أن يسفر عن نزاعات طويلة ووحشية، لا سيما بين البلدان المجاورة. إن مشكلة اللاجئين والتحركات الجماعية للناس في جميع أنحاء العالم بسبب القضايا المتعلقة بالمناخ تؤدي بالفعل إلى العداء وكراهية الأجانب. وقد شهدنا أيضاً حركات تمرد عنيفة ومنظمات إرهابية تكتسب موطئ قدم عندما ينشأ فراغ.

المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وفي المحيط الهادئ، حيث توفر الأسماك ما بين 50 و 90 في المائة من البروتين الغذائي للمجتمعات الريفية، فإن تغير المناخ يضرب في صميم أمننا الغذائي. إن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على البيئة في معيشتها، تقف على حافة الجوع واليأس. ويؤثر تغير المناخ على البر والبحر، ويلحق أضراراً بالمحاصيل الأساسية ومصادر الأسماك، وتربية الأحياء المائية التي تعتبر شريان الحياة في منطقتنا. فارتفاع درجات حرارة البحر وتغير تيارات المحيطات يعرقلان توزيع الأرصدة السمكية، ويعرضان صناعة صيد الأسماك لدينا للخطر ويعرضان الأمن الغذائي للخطر. ويدرك قادتنا أن تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر يشكلان تهديدات خطيرتين يعرضان حياة شعبنا وسبل عيشه وأمنه ورفاهه. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي متشابكان بشكل لا انفكاك منه، لا سيما بالنسبة لدول المحيط الهادئ الواقعة على الخطوط الأمامية لهذه الأزمة.

إن تأثير تغير المناخ على مجتمعاتنا الجزرية الصغيرة غير متناسب وقاس. ويهدد ارتفاع منسوب مياه البحر بإعادة التوطين وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي، مما يؤثر بشكل غير متناسب على السكان الضعفاء ويقوض التمتع ببعض حقوق الإنسان. لم يعد من الممكن تجاهل العلاقة بين تغير المناخ والأمن. إنها ليست مجرد قضية اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية - إنها تهديد أمني ملح. لن تتناحر المجتمعات على الموارد المحدودة إذا لم يؤد تغير المناخ إلى تدهور بيئتها أو إجبارها على الانتقال أو تطرفها بدافع اليأس. العلم واضح - تغير المناخ يؤثر بالفعل على الأمن في جميع أنحاء العالم. نحن بحاجة إلى تولى الأمم المتحدة ومجلس الأمن عملية تتبع وتحليل الآثار الأمنية لانعدام الأمن الناجم عن المناخ، بما في ذلك ندرة المياه والتنافس على الموارد والنزوح.

ومن الأهمية بمكان إجراء تقييم لقدرة الأمم المتحدة على التصدي للتهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ. يجب أن نحدد بؤر التوتر المحتملة وأن نحسن الرصد ونصوغ استجابات مستهدفة للمجتمعات الضعيفة.

خطيرة، لا سيما في أحواض الأنهار العابرة للحدود. إن آسيا الوسطى منطقة لا يمكن فيها تحقيق الأمن المائي إلا من خلال التعاون الوثيق والتدابير المشتركة المصممة بكفاءة. ولمعالجة هذه القضايا وغيرها من القضايا المتعلقة بالمناخ في المنطقة، اقترح رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف إنشاء مكتب لمشروع في بلدان آسيا الوسطى في مدينة ألماتي وعقد مؤتمر قمة إقليمي بشأن المناخ في كازاخستان في عام 2026، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

وختاماً، فإن كازاخستان ملتزمة بالعمل المتعدد الأطراف لضمان الأمن الغذائي في جميع حالات النزاع والكوارث المناخية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا. **السيد محمد لغظف (موريتانيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيساً لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

اسمحوا لي في البداية أن أهني جمهورية غيانا التعاونية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير 2024. وأشيد أيضاً بمقامي الإحاطات هذا الصباح لكشفهم بالتفصيل عن مختلف استجابات الأمم المتحدة وبرامجها الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على الساحة العالمية.

تهدف هذه الجلسة إلى معالجة موضوع بالغ الأهمية، وهو أثر تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على صون السلم والأمن الدوليين. لسوء الحظ، لم يعد السؤال هو ما إذا كانت البشرية ستعاني من تأثير سلبي على المناخ، ولكن كيف ومتى. إن سرعة وشدة التدهور البيئي والاحترار العالمي المدفوعين بالأنشطة البشرية قد ازدادا بشكل كبير في الآونة الأخيرة، مما يشكل عدة آثار سلبية على بقائنا ذاته. وفي هذا السياق، فإن التحديات البيئية المترابطة التي تواجهها البشرية، بما في ذلك تغير المناخ والتلوث وإزالة الغابات وتدهور الأراضي، تؤكد الحاجة الملحة إلى تغيير التفكير بشأن مسارات التنمية المدفوعة بالاستدامة.

وما من شك في أن العلاقة المتبادلة بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي العالمي قائمة - ومن هنا جاء التعاون بين منظمة

وفيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم، أود أن أبدي الملاحظات والتوصيات التالية.

أولاً، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف المتعددة الأطراف أن تسعى إلى اتباع نهج جديدة واستباقية لضمان إنتاج الأغذية والحصول على الغذاء بشكل مرن وكاف.

ثانياً، من الضروري أثناء النزاعات منع انهيار سلاسل الإمداد، وارتفاع النفقات الغذائية، والاحتلال، وتلويث الأراضي الزراعية ومصادر المياه أو قطعها عمداً، وتدمير وسرقة المحاصيل والماشية.

ثالثاً، سيؤدي إدخال البحوث وتحليل البيانات والتكنولوجيات الجديدة إلى جعل النظم الغذائية والمحاصيل أكثر استدامة وكفاءة ومقاومة للمناخ.

رابعاً، التعاون الثنائي بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي لجمع الأموال من أجل بناء القدرات وللمعدات ونظم الإنذار المبكر وتبادل المعلومات هي وسائل حيوية لبلوغ أهدافنا المشتركة.

وينبغي عدم استخدام جدول أعمال المناخ لإدخال تدابير تقيد التعاون التجاري والاستثماري. بل يجب بدلاً من ذلك أن نركز على التغيير الإيجابي، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الوظائف الخضراء، وإنهاء دعم الوقود الأحفوري، وضمان أن تكون جميع الإجراءات المناخية عادلة وشاملة، وإشراك النساء على جميع المستويات.

إن مسألة تغير المناخ هي إحدى أولويات بلدي، لأن آسيا الوسطى من أكثر المناطق تعرضاً لتغير المناخ. حتى لو نجحنا في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2030 فسنشهد ارتفاعاً في درجة الحرارة يتراوح بين 2 و 2,5 درجة مئوية في منطقتنا.

وقد شهدنا في منطقتنا أيضاً كيف أن ندرة المياه وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي قد خلقا تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية

التشغيلية للمعهد المتخصص للأمن الغذائي التابع للمنظمة، وهو المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، في أستانا.

وفي السياق نفسه، فإن كيانات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال البحث الاجتماعي والتدريب والعلوم والتكنولوجيا وإدارة المياه والموارد، بما في ذلك مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، قد شرعت في العديد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى المساهمة في الجهود والحلول الإقليمية للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ.

وفي هذا المرحلة، يسرني أن أشير إلى مختلف برامج منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية، تمشيا مع جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وبناء على ذلك، أكدت الدورة التاسعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المعقودة في نواكشوط يومي 16 و 17 آذار/مارس 2023، على أحكام برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 المتعلق بالبيئة وإعلان أستانا الصادر عن مؤتمر القمة الأول للمنظمة حول العلوم والتكنولوجيا المعقود في أستانا يومي 10 و 11 أيلول/سبتمبر 2017 وعلى البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقود في مكة بالمملكة العربية السعودية في 31 أيار/مايو 2019. وتكرر المنظمة على وجه الخصوص تأكيد رغبتها في مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، تمشيا مع التزامها التاريخي بتعزيز الجوانب الثقافية والدينية، استنادا إلى حماية البيئة وبهدف تحقيق التنمية المستدامة. ونرحب أيضا بإطلاق عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية الرامي إلى إصلاح نظمنا الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم.

وتعزيزا لعزم منظمة التعاون الإسلامي على التخفيف من خطورة تغير المناخ العالمي وتأثيره غير المتناسب على دولها الأعضاء، فإنها تقدر قيمة العمل المتعدد الأطراف والجماعي والمتضافر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس

المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة وكياناتهما ومؤسساتهما في سياق بناء السلام والتنمية المستدامة، بل ومنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وبطبيعة الحال، تتشاطر منظمة المؤتمر الإسلامي هدف هذه الجلسة وتؤيد النهج العملي المتمثل في تعزيز المزيد من التفاهم والتنسيق والاتساق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية، بينما يتم في الوقت نفسه توطيد دور المنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات العالمية الحرجة.

وبالنظر إلى حصتها الكبيرة من سكان العالم، التي تبلغ 25 في المائة، فضلا عن نسبتها الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023 - أكثر من 17,5 في المائة، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي مستعدة أيضا وقادرة على تبادل خبراتها في شراكة مع الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات الإنمائية العالمية الرئيسية في مجال القضاء على الفقر والاستدامة البيئية والأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، ظل هدف التخفيف من آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي الغذائي أولوية في جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي، كما يتضح من مختلف القرارات التي اتخذتها المنظمة لمعالجة آثار الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية، في جملة أمور، على انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من حقيقة أن أكثر من 28 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي هي من بين أكبر منتجي السلع الزراعية الرئيسية على المستوى العالمي، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن أكثر من 88 مليون شخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يعانون من الجوع وسوء التغذية.

وبناء على ذلك، فإن جهود الوكالات المختلفة المشتركة بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي قد أدت إلى تخصيص البنك الإسلامي للتنمية مؤخرا 10,54 بليون دولار لبرنامج استجابة شاملة للأمن الغذائي من أجل تعزيز الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة. ولا يقل عن ذلك أهمية إنشاء احتياطات الأمن الغذائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي وبرامج عمل المنظمة بشأن تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية. وتندرج هذه البرامج الأخيرة ضمن الولاية

لزيادة تطوير البنى التحتية للمياه وزيادة الوعي المجتمعي بالحاجة إلى توفر موارد المياه وإمكانية الوصول إليها وإدارتها بصورة مستدامة وقادرة على الصمود. ويتفق هذا النهج مع قرار الجمعية العامة 222/71 الذي حدد الفترة ما بين 2018 و 2028 عقدا دوليا للعمل من أجل الماء لتحقيق التنمية المستدامة.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن منظمة التعاون الإسلامي تتطلع إلى زيادة التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ. ومع ذلك، من المناسب أن نشيد بالتنسيق القائم بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمة بشأن مواضيع مختلفة، أهمها الأمن الغذائي وتغير المناخ وتسوية النزاعات والبرامج الأخرى المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وآلية تبادل المعارف والخبرات. ويتواصل تنفيذ العديد من المبادرات في مجالات الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ وتحدياته. وتتعلق تلك المبادرات بتنمية القدرات الوطنية في مجال الأمن الغذائي وبناء السلام، بما في ذلك الدعم التقني والتمويلي المقدم من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الوكالات العالمية والإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كمبوديا. **السيدة إيت (كمبوديا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة غيانا على توليها رئاسة مجلس الأمن. ويقدر وفد بلدي تقديرا كبيرا عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت بشأن عواقب تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على صون السلام والأمن الدوليين. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لحضور فخامة السيد محمد عرفان علي، رئيس غيانا، وملاحظاته الملهمة. وأشكر مقدمي الإحاطات والمتكلمين السابقين على ملاحظاتهم الثاقبة.

مع أن تغير المناخ قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، فإن التحديين يشكلان مجتمعين خطرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين. وقد شهدنا بالفعل اضطرابات في العديد من البلدان والمناطق بسبب ارتفاع أسعار الأغذية ونشوب نزاعات على الموارد المائية، وسيزداد

بشأن تغير المناخ. وفي السياق نفسه، تؤيد المنظمة نتائج وتوصيات المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي استضافته مصر والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي استضافتها دولة الإمارات العربية المتحدة يومي 12 و 13 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي جملة أمور، شملت الإجراءات المناخية الرئيسية التي أُخذت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف إنشاء صندوق للخسائر والأضرار وتقديم المساعدة إلى البلدان الضعيفة؛ وإطلاق مبادرة الغذاء والزراعة للتحويل المستدام ونشر تقييم تاريخي للتقدم الذي أحرزه العالم في التخفيف من حدة تغير المناخ.

ومن المهم الاعتراف بأنه على الرغم من أن البلدان النامية ليست الجاني الرئيسي المسؤول عن إلحاق الضرر بالبيئة في الوقت الذي تسعى فيه إلى تنفيذ جداول أعمالها الإنمائية، فإن حجم التدهور البيئي وما يرتبط به من مخاطر أكثر وضوحا في تلك البلدان. ووفقا لبيانات عام 2023، شهدت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة في معدل إزالة الغابات من 0,27 في المائة إلى 0,44 في المائة سنويا على الرغم من تراجع معدل إزالة الغابات عالميا بشكل طفيف على مدى العقدين الماضيين. وعلاوة على ذلك، لا يزال تلوث الهواء يشكل تهديدا كبيرا على صحة المجتمعات ورفاهها في العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة، مما أدى إلى تسجيل 1,6 مليون حالة وفاة مبكرة في عام 2019.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الإجهاد المائي مسألة ملحة في 30 بلدا من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، حيث يواجه 18 بلدا منها مستويات إجهاد حرجة مع تعرض الموارد المائية بشدة لخطر الاستنزاف. ولذلك، تعهدت المنظمة بدعم مختلف البرامج والمشاريع الوطنية في دولها الأعضاء في إطار تنفيذ رؤية المنظمة المتعلقة بالمياه. ويهدف هذا التعاون بين مراكز التدريب المؤسسي والبحوث في مجال المياه إلى تبادل المعارف وتعزيز تعبئة الموارد من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتقر رؤية المنظمة المتعلقة بالمياه بالصلة بين انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وندرة المياه. كما أنها تتضمن تدابير

ولكي ننجح في ذلك المسعى، نحتاج إلى طرق مبتكرة للتمويل. وتعزيز تجارة الرصيد أحد الطرق. فهي تشجع على الوقاية وإعادة التحريج، مع زيادة الموارد في الوقت نفسه لمشاريع التكيف، مثل رفع مستوى الزراعة المقاومة لتقلبات المناخ. وينبغي أن نكثف التعاون والشراكة الدوليين، بما في ذلك مع القطاع الخاص، للتمكين من التصدي للتحديات لمصلحة الجميع. ويمكن للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تستخدم قدرتها الهائلة على عقد الاجتماعات لكسر الحلقة السلبية للصلة بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والسلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى زيادة الاستثمار في العمل المناخي والأمن الغذائي وبناء السلام. فلنختر الفعل بدلا من رد الفعل، والتعاون بدلا من المنافسة، والسلام بدلا من النزاع. ومن أجل كوكبنا ومجتمعاتنا والأجيال القادمة، لنبني عالما يكون فيه الأمن الغذائي واستقرار المناخ حجر الأساس للسلام الدائم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينديس.

السيد لامبرينديس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أندورا وسان مارينو.

أبدأ بالإعراب عن امتناننا لغيانا على عقد هذه المناقشة الهامة ولمقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة. وأشكركم، السيدة الرئيسة، بصفة خاصة على قيادتكم ورؤيتكم، وأشكر رئيسكم، الذي أتيحت لنا جميعا فرصة عظيمة للاستماع إليه خلال حفل الاستقبال الذي أقمتموه احتفالاً برؤاستكم لمجلس الأمن.

لقد سلمنا جميعا، في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بأهمية الأمن الغذائي في سياق الصلة بين المناخ والأمن. فالمخاطر التي يشكلها تغير المناخ والتدهور البيئي على

الأمر سوءا مع الاحترار العالمي. بل إن بعض الدول الجزرية الصغيرة تواجه تهديدات وجودية، والقائمة تطول.

إن تاريخ كمبوديا الحديث مثال على كيفية تأثير السلام والحرب على الأمن الغذائي. ففي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، اضطر شعبنا للاعتماد على المعونة الغذائية لأن الحرب الأهلية المطولة جعلت من المستحيل تقريبا إنتاج الغذاء. وأهدرت الموارد على الحرب. وأدت حرب نظام الخمير الحمر لتحويل كمبوديا إلى مجتمع بلا طبقات في سبعينيات القرن العشرين إلى تصور عشرات الآلاف من الناس جوعا حتى الموت، مع أن تلك الحرب لم تتضمن اشتباكات مسلحة. وأشكر الله أنني نجوت. وفرّ من البلد قرابة مليون شخص هربا من الحرب وانعدام الأمن الغذائي ليصبحوا لاجئين. وكثيرا ما كانت كمبوديا توصف حينها بأنها رجل جنوب شرق آسيا المريض. لكنها اليوم مصدر ناجح للأرز الذي يشكل مادة غذائية أساسية في آسيا لتساهم بذلك في الأمن الغذائي العالمي. وبفضل السلام الذي عم في بلدنا منذ عام 1998، تمكنا من إنتاج فائض من الأرز مقداره 6 ملايين طن في العام الماضي. ولهذا السبب، تدعو كمبوديا بقوة إلى جعل صون السلام أقصى أولوية ممكنة وإلى إطفاء أي شرارة قد تتحول إلى نزاع.

ومع ذلك، فإن بلدي من بين أكثر بلدان العالم عرضة لتداعيات تغير المناخ. وفي هذا العام الذي يُتوقع فيه أن تكون درجات الحرارة أعلى من سابقه، لا يسع حكومة بلدي إلا أن تنصح المزارعين بعدم زراعة الأرز في موسم الجفاف بغية منع حدوث خسائر بسبب ندرة المياه. ونتفق جميعا على أنه لا يمكننا منع التداعيات الكارثية المتعاقبة المحتملة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على السلام والأمن الدوليين إلا بالإرادة السياسية القوية التي تركز على اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة. وتعتقد كمبوديا أنه ينبغي لكل دولة أن تتحمل نصيبها العادل من المسؤولية في ذلك الصدد. وقد حددت كمبوديا، من جانبها، هدفا طموحا يتمثل في خفض غازات الدفيئة بنسبة 41,7 في المائة بحلول عام 2030. ومن بين الأولويات لتحقيق تلك الغاية، حددت حكومة بلدي هدفا يتمثل في ضمان أن تغطي الغابات نسبة 60 في المائة على الأقل من مجموع مساحة أراضيها.

ونحن بحاجة إلى التركيز على الوصول إلى المجتمعات النائية وتلك الأكثر تضررا من تغير المناخ والنزاعات، بما في ذلك النساء والفتيات، وغالبا ما تكون الأكثر تضررا بشكل مباشر. ويشترك الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. كما إننا ندعم صندوق بناء السلام، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى ضمان التماسك الاجتماعي في المناطق التي تحتاج إلى هذا الدعم، على سبيل المثال في جنوب المحيط الهادئ.

وينبغي أن يكون تطوير تفكيرنا بشأن التصدي لتحديات الصلة بين الأمن والمناخ على رأس أولوياتنا. وعلينا أن نركز على المناطق، مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي، المعرضة للخطر بصفة خاصة. إن الجهات الفاعلة في مجال التنمية، في ذلك الصدد، هي التي تضطلع بدور هام في بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية على حد سواء. وذلك يعني أيضا توجيه جزء كبير من تمويلنا نحو التكيف مع المناخ. وأشد - استخدام نهج شامل، لا سيما في مواجهة التحديات الإدارية والأمنية المعقدة، كما نرى في عدد من بلدان الساحل. لقد دخل الاتحاد الأوروبي بالفعل في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التحليل والإجراءات الوقائية للتصدي لمخاطر النزاع والهشاشة في البلدين التجريبيين نيبال والسودان.

وفي غضون ذلك، تطرح مشاريع البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي من قبل البلدان الشريكة لنا في إفريقيا أو آسيا الوسطى أو أمريكا اللاتينية لتضييق فجوات التنمية الخضراء والرقمية والبشرية والاجتماعية العالمية.

وختاماً، فإن مبادرة غيانا المتبصرة اليوم تتيح لأعضاء مجلس الأمن فرصة فريدة للانخراط معا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه محاولة أن يكونوا قدوة يحتذى بها. ونتعهد باستعدادنا لتفعيل نهج حقيقي للصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بالعمل في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة ومع جميع البلدان في جميع أنحاء العالم.

التنمية والاستقرار الاجتماعي والسلام والأمن الدوليين واضحة. والأكثر من ذلك، إنها تغذي حلقة مفرغة خبيثة جدا: عدم الاستقرار والنزاع يؤديان إلى مزيد من انعدام الأمن الغذائي والجوع.

ومن بين الـ 20 دولة التي وردت تقارير عنها بأنها الأكثر تأثرا والأقل استعدادا لتغير المناخ في عام 2020، كان ما لا يقل عن 12 منها في حالات نزاع. وتلوح المجاعة في الأفق للعديد منها، ويحتاج عشرات الملايين من الناس إلى المساعدات الغذائية. وقد تسبب العدوان الروسي على أوكرانيا، بالإضافة إلى مشكلة عالمية خطيرة أصلا، في تعطيل هائل لصادرات الحبوب وضاعف انعدام الأمن الغذائي للملايين في جميع أنحاء العالم، كما نعلم جميعا.

وتشير التقارير إلى أن العام الماضي كان الأكثر سخونة على الإطلاق وكان الشهر الماضي هو شهر كانون الثاني/يناير الأكثر سخونة في التاريخ. وإذا ما ترك الاحترار العالمي في كامل قوته، فسيتجرم إلى المزيد من المعاناة لملايين البشر. وتظهر الآثار بالفعل عبر المحيطات والقارات، من منطقة الساحل إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

غير أن تحديد المشكلة ليس سوى جزء من الحل. والسؤال الحقيقي هو، كيف نستجيب؟

لقد تمت تعبئة الاتحاد الأوروبي بالفعل. فاستجابة لنداءات الوكالات الإنسانية، كثف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المساعدات الإنسانية والغذائية الفورية للسكان الذين يعيشون أوضاعا هشة على مستوى العالم، والتي بلغت 5 بلايين يورو بين عامي 2021 و 2024. إننا نحث الآخرين في المجتمع الدولي على زيادة تمويلهم للاحتياجات المتزايدة. فذلك ببساطة أمر لا غنى عنه، ولكن حتى لو حدث، فلن يكون كافيا.

والأمر الثاني الذي أود أن أشدد عليه هو أننا بحاجة إلى تحول نموذجي من النهج القائمة على رد الفعل إلى النهج الاستباقية. فيجب علينا أن نعمل معا لاستباق وتجنب العواقب الإنسانية والأمنية لتغير المناخ والجوع. ولذلك، يضاعف الاتحاد الأوروبي الاستثمار في التأهب للكوارث مع شركائنا في مجال العمل الإنساني.

لذلك نحن بحاجة إلى التحول من نهج القائمة على رد الفعل إلى النهج الاستباقية لتجنب العواقب الإنسانية لتغير المناخ وأزمات الجوع. وينبغي أن نعمل مع تعزيز منظومات العمل الاستباقي وضمان أن تستهدف الإجراءات المبكرة أيضا المجتمعات النائية والمتضررين من النزاع، بما في ذلك النساء والفتيات.

ثانيا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى بعض الأمثلة الملموسة التي تمكنا، نحن المجتمع الدولي، من معالجة العلاقة بين المناخ والأمن على نحو أفضل. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرة المنظمة. لقد أدرج مجلس الأمن بالفعل المسائل المناخية والبيئية في ولايات حفظ السلام القطرية والإقليمية، مثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وينبغي أن يكون لهذه البعثات قدرة مكرسة، سواء من حيث الموظفين أو التدريب، وأن تتوفر لها الموارد اللازمة للوفاء بولاياتها المتعلقة بالمناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز قدرات التحليل ونظم الإنذار المبكر في جميع المناطق فيما يتعلق بالتحديات الأمنية المحددة الناجمة عن تغير المناخ ليس مهما لعمل مجلس الأمن فحسب، بل ضروري أيضا لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ونرحب بعمل آلية الأمن المناخي، التي تؤدي دورا أساسيا في بناء هذه القدرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الصلة بين المناخ والأمن والتي تدعمها النمسا بفخر. ومن شأن تعيين مبعوث خاص معني بالمناخ والأمن أن يسمح باتباع نهج أكثر انتظاما على نطاق الأمم المتحدة.

ويجب علينا أيضا أن نستكشف السبل القانونية لمعالجة آثار تغير المناخ. وهناك حاجة إلى اليقين القانوني بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بحماية المناخ والنظام البيئي. وفي هذا الصدد، نشكر قانوناء وشركاءها على المبادرة الناجحة في الجمعية العامة بالتماس فتوى من محكمة العدل الدولية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ننظر في تصنيف الضرر الواسع النطاق أو الطويل الأجل الذي يلحق بالبيئة، والذي يوصف عادة بأنه إبادة إيكولوجية، باعتباره جريمة بموجب القانون الدولي.

ويجب علينا أيضا أن نعزز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتبادل بين ركيزة السلام والأمن وأجزاء الأمم المتحدة التي

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بريترهوفر (النمسا) (تكلت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نؤيد

البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي من فوره.

ترحب النمسا باغتنام مجلس الأمن فرصة أخرى لمناقشة أوجه الترابط بين المناخ والسلام والأمن. فلا يمكن إنكار أن تغير المناخ يؤثر بشكل متزايد على حياتنا كلها في كل مكان وله تأثير عميق على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وهو ليس عاملا مضاعفا للتهديدات تترتب عليه عواقب وخيمة وعاملا تمكينا للنزاعات فحسب، بل هو كذلك عامل مفاقم في البلدان الهشة. ويمكن القول أن تغير المناخ هو أحد أكبر المخاطر الأمنية في القرن الحادي والعشرين. ولذلك، واضح أنه ينبغي للهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن أن تتصدى لتلك المسألة.

ولذا، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المجلس بحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالمناخ والأمن، فضلا عن الروابط بانعدام الأمن الغذائي، كأولوية رئيسية. وأود أن أضيف، في ذلك السياق، أن النمسا ستدعو بقوة إلى إدراج الصلة بين المناخ والأمن في ميثاق المستقبل، الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا.

وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، نشكر غيانا على التشديد على الروابط بين الأمن الغذائي والمناخ والأمن. إن تغير المناخ والطقس المتطرف كلاهما محركان للجوع، فضلا عن كونهما مصدرين للنزاع ومضاعفين للتهديدات. فارتفاع منسوب مياه البحر والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية تدمر سبل عيش الناس، مؤدية إلى النزوح والنزاعات على الموارد والمياه العذبة والأراضي الخصبة. والعلم واضح في أن الكوارث الطبيعية المتكررة بشكل متزايد هي نتيجة لتغير المناخ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي الحالات الشديدة، يكون بقاء الإنسان على المحك. وفي ظل تلك الظروف، يواجه تنفيذ خطة عام 2030 تحديات وتتضرر الجهود الإنسانية وعمليات الأمم المتحدة للسلام بشدة.

إلى اتخاذ موقف أكثر طموحا في هذا المجال السياسي الهام. إن تغير المناخ هو أحد أكبر المخاطر الأمنية في القرن الحادي والعشرين. فهو يؤجج النزاع ويسهم في زعزعة استقرار الدول والمجتمعات بأسرها. واستجابة لذلك، أطلقنا على المستوى الوطني أول استراتيجية تشمل الحكومة بأكملها بشأن السياسة الخارجية المتعلقة بالمناخ في خريف العام الماضي. ولا نزال نشطين بشأن هذا الملف خارج المجلس، على سبيل المثال من خلال المشاركة في رئاسة مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن ومن خلال دعم عمل آلية الأمن المناخي.

وقد أبرز العديد من المتكلمين السابقين اليوم عن حق الروابط والديناميات التي يعزز بعضها بعضا بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتهديدات للسلام والأمن، ونحن نشاطر ذلك التقييم.

وقد أقر المجلس نفسه، في عام 2018، بالحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، من خلال اتخاذ القرار 2417 (2018). وفي ذلك الصدد، ندين مرة أخرى الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، التي أدت إلى ارتفاع حاد في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم.

واسمحوا لي أن أركز على ثلاثة جوانب متميزة ينبغي لأي استراتيجية شاملة في إطار العلاقة بين المناخ والأمن الغذائي والغذاء أن تعالجها.

أولا، إن إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للمنظومات الغذائية هو، في رأينا، عامل مساهم رئيسي في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والسلام. ولتحقيق هذا الهدف، يجب تحويل الزراعة والمنظومات الغذائية لتصبح أكثر استدامة وقدرة على الصمود. ونعتقد أن اتباع نهج متكامل قائم على الحقوق ويقوده المجتمع المحلي هو الأساس لأي تحول ناجح. سيبقى تعزيز سلاسل القيمة المحلية لإنتاج الغذاء حجر الزاوية في التعاون الدولي لألمانيا.

ثانيا، إن أشد عواقب تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على السلام والأمن يمكن التنبؤ بها في الواقع. ويجب أن نستخدم نظم الإنذار

تتعامل مع تغير المناخ والأمن الغذائي. ولذلك، نرحب ترحيبا خاصا بحضور ممثلي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة اليوم. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها رئاسة المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - الإمارات العربية المتحدة - للتركيز لأول مرة خلال مؤتمر الأطراف على العلاقة بين السلام والأمن والعمل المناخي، ولتقديم إعلانين في دبي بشأن هذا الموضوع، وهو ما أيدته النمسا.

ثالثا وأخيرا، إن تغير المناخ لا يحترم الحدود، وبالتالي يلزم التصدي له عبر الحدود الوطنية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك، تؤيد النمسا جهود الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات في سياق المناخ والأمن، وخاصة مع الأطراف الفاعلة الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولذلك، نرحب بنشر مستشارين لشؤون المناخ في بعثات الأمم المتحدة الإقليمية، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد زاهنيسن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر غيانا على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. كما أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الآخرين اليوم على أفكارهم القيمة.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي سيدلي به ممثل ناورو باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، والبيان الذي ستدلي به أيرلندا باسم مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تؤيد ألمانيا تأييدا تاما إدراج تغير المناخ في جدول أعمال المجلس. خلال فترة عضويتنا الأخيرة في المجلس، دعونا باستمرار

ثانياً، ينبغي أن تبدأ معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي باختيار السلام والتعاون وتعددية الأطراف والعمل معاً لإيجاد حلول مشتركة من خلال الحوار والدبلوماسية. ومن الضروري لنا جميعاً أن نقدر تقديراً كافياً أهمية الإنصاف والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول عندما يتعلق الأمر بالحبوب الغذائية. ويجب ألا تصبح الأسواق المفتوحة حجة لإدامة عدم المساواة وتعزيز التمييز. ومن الأهمية بمكان أيضاً تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان التي تواجه تحديات في تصميم السياسات والبرامج المتصلة بالأغذية وتنفيذها ورصدها.

ثالثاً، هناك أيضاً حاجة إلى البحث عن خيارات أكثر قدرة على الصمود وقابلية للتطبيق لتلبية احتياجات الأمن الغذائي العالمي. وتوقعاً لمثل هذه التحديات على وجه التحديد، كانت الهند تدافع عن زراعة وإنتاج وتسويق الدخن، وهي محاصيل قادرة على التكيف مع تغير المناخ ومراعية للمناخ لتعزيز الأمن الغذائي.

رابعاً، خلال رئاسة الهند، تعهدت مجموعة العشرين بالتزامات طموحة لتعزيز الأمن الغذائي العالمي والتغذية للجميع، بما يتماشى مع مبادئ ديكان الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الأمن الغذائي والتغذية، والتي تشمل مجموعة من الاستجابات للأمن الغذائي، من تعزيز التعاون البحثي بشأن الحبوب المغذية والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ إلى تسريع الابتكارات والاستثمارات التي تركز على زيادة الإنتاجية الزراعية، والأهم من ذلك، دعم جهود البلدان النامية وقدراتها على التصدي لتحديات الأمن الغذائي لديها.

خامساً، شهدت رئاسة الهند لمجموعة العشرين أيضاً اتفاقاً على ميثاق التنمية الخضراء من أجل مستقبل مستدام، والذي يتضمن التزامات جريئة وطموحة بشأن التمويل المناخي، والتحول إلى الطاقة النظيفة والمستدامة والعادلة والميسورة التكلفة والشاملة للجميع، وتعميم أنماط الحياة من أجل التنمية المستدامة أو مبادرة "مهمة الحياة - نمط حياة من أجل البيئة"/"Mission LiFE".

المبكر وتحليل المخاطر الشامل والمشارك عبر القطاعات من أجل التنبؤ والوقاية على نحو أفضل. ومن أجل القيام بذلك، نحتاج إلى مشاركة البيانات وضمان قابلية التشغيل البيئي لأنظمة جمع البيانات لدينا.

ثالثاً، دعونا نستثمر بشكل جماعي في العمل الاستباقي بشكل أكثر انتظاماً، الذي لا ينفذ الأرواح وسبل العيش فحسب، بل يساعد أيضاً على تقليل الاحتياجات الإنسانية بنسبة تصل إلى 70 في المائة حيثما تطبق هذه النهج فعلاً. وفي عام 2023 ضاعفت ألمانيا تمويل الإجراءات الوقائية إلى 140 مليون دولار، وسنواصل استثمار ما لا يقل عن 5 في المائة من ميزانيتنا الإنسانية في العمل الاستباقي.

وفي الختام، تؤيد ألمانيا بقوة مبادرتكم، سيدتي الرئيسة، ونأمل أن يظل هذا الموضوع محور جدول أعمال المجلس. ونرحب أيضاً بتعميق تبادل آراء المجلس مع لجنة بناء السلام والكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ونحن على استعداد للعمل معكم، سيدتي الرئيسة، خلال فترة عضويتكم في المجلس، ومع أعضاء المجلس الآخرين ومع البلدان المتضررة للتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ والأمن الغذائي على السلام الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كامبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أنقدم بتهانئنا الحارة لكم، سيدتي، على رئاستكم. كما أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع رئيسي.

وحرصاً على الوقت، سأقصر بياني على خمس نقاط رئيسية.

أولاً، في حين أن الهند ستكون دائماً مناصرة للعمل المناخي والعدالة المناخية، فإننا نشعر أن تغير المناخ مرتبط بمسائل التنمية، وبالتالي يحتاج إلى مناقشة في المنتديات بمشاركة عالمية. إن اختيار وضع مسألة تغير المناخ في محافل أخرى غير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخاصة تلك التي لا يجلس فيها جميع الأعضاء على قدم المساواة، قد يقوض القضية الأكبر المتمثلة في ضمان الإنصاف والعدالة المناخية.

واسمحوا لي أن أقدم لمحة عامة موجزة عن إسهام بلدي في التصدي لهذه التحديات المترابطة. وكدليل على التزامنا القوي بمكافحة تغير المناخ، أعلنت تركيا عن ترشحها لاستضافة المؤتمر الحادي والثلاثين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في عام 2026. علاوة على ذلك، تساهم تركيا، من خلال المبادرة العالمية صفر نفايات، في الاستجابة العالمية لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. يعتمد الأمن الغذائي المستدام على ضمان عدم انقطاع سلاسل الإمداد، وهو ما يصبح أكثر أهمية في أوقات النزاع. وكان هذا هو الدافع الرئيسي لتركيا للمشاركة في تصور وتفعيل مبادرة حبوب البحر الأسود. وأدت دورا هاما في تقادي حدوث أزمة غذاء عالمية.

وأقر مجلس الأمن في قراره 2417 (2018) بالصلة المتأصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. ومن خلال ذلك القرار، أدان المجلس بشدة تجويع المدنيين والمنع غير المشروع لوصول المساعدات الإنسانية باعتبارهما من أساليب الحرب. ولا يزال التنفيذ الفعال لذلك القرار ضروريا، لا سيما في أماكن مثل غزة وسورية واليمن وأوكرانيا وفي أجزاء مختلفة من أفريقيا. ويحتاج خمسة عشر مليون شخص في القرن الأفريقي إلى المساعدة المنقذة للحياة الآن. والحالة في سوريا تستدعي اهتمامنا المستمر. ولا تزال حياة الملايين من الناس تعتمد على المساعدات الإنسانية الدولية.

وبالمناسبة، أود أيضا أن أشير إلى الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ممثل النظام السوري. اسمحوا لي أن أذكر بأن تركيا توفر الرعاية والحماية لحوالي 9 ملايين سوري على جانبي الحدود منذ بداية النزاع في سوريا. وفيما يتعلق بالمياه العابرة للحدود، وتمشيا مع سياستها الثابتة والقديمة العهد، تتعامل تركيا مع هذه المسألة من منظور إنساني وتراعي احتياجات بلدان المصب. إن مسؤولية الاستفادة من المياه بطريقة مستدامة وفعالة في منطقتنا التي تعاني من ندرة المياه لا تقع على عاتق بلدان المنبع فحسب، بل تقع أيضا على عاتق بلدان المصب.

وبذلك تكون الهند قد حددت بوضوح جدول أعمال المناقشات العالمية بشأن التحولات العادلة عالميا وبشأن العمل المناخي.

وسأكرر أن الهند كانت دائما سباقة في مساعدة شركائنا في أوقات الشدة. وخلال فترة وباء مرض فيروس كورونا المدمرة، قدمت الهند مساعدات غذائية إلى عدة بلدان، بما في ذلك في جوارنا وفي أفريقيا، لتعزيز الأمن الغذائي. كما قدمنا المساعدة لشعوب أفغانستان وميانمار وفلسطين، وكل ذلك تمشيا مع إيماننا الراسخ بروح فاسودايفا كوتومباكام الراسخة، التي ترى العالم كأسرة واحدة كبيرة مترابطة.

وفي الختام، أود أن أذكر أنه سواء في قضية التصدي للتحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي أو في ضمان العدالة المناخية، فإن الهند لن تكون مقصرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم الرئاسة وأن أشكركم على تنظيم هذا الاجتماع الذي جاء في الوقت المناسب.

يواجه العالم طائفة من التحديات المعقدة والمترابطة التي تتطلب عملا جماعيا وموجها نحو تحقيق النتائج. وتأتي النزاعات وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ في مقدمتها. والبلدان التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية التاريخية عن تغير المناخ تتحمل بشكل غير متناسب عبء الآثار المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي. وتحتاج هذه البلدان إلى دعم عاجل لمعالجة الآثار غير المتكافئة إلى حد كبير لتغير المناخ مع الحفاظ على مسارها الإنمائي والنهوض به.

ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يبذلوا المزيد من الجهد، تمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ومن خلال تعزيز التعاون للتصدي بفعالية للتحديات المتعلقة بالمناخ، يمكننا أيضا تعزيز مصالحنا الأمنية المشتركة، والمساعدة في تعزيز الاستقرار والحد من المخاطر. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالمناخ ليست السبب الوحيد للصراعات. وما لم نعالج أسبابها الجذرية المتعددة الأبعاد، وإلى أن نعالجها، لا يمكننا ضمان السلام والأمن المستدامين.

قليلا من البلدان الأخرى لا تستطيع أن تستوعب وضعنا تماما. نحن لا نتكلم عن المستقبل، حيث أن جزرنا تعاني بالفعل من الآثار الوخيمة والفورية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، كما حدث للتو في بلدي في الشهر الماضي. وتشمل تلك الآثار غمر المناطق الساحلية والفيضانات والجفاف وتلف المحاصيل - وهو أمر أصبح الوضع الطبيعي الجديد للدول الجزرية. ولهذه الآثار تبعات بعيدة المدى. فالأزمة المناخية لا تهدد بنيتنا التحتية المادية فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تسرب المياه المالحة. وأصبحت طبقات المياه الجوفية المستخدمة في الطهي والشرب والزراعة الآن غير صالحة للاستخدام، مما يهدد أمننا الغذائي.

وعندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي، فإن أحد أهم موارد ميكرونيزيا يأتي من مصائد الأسماك لدينا. في عام 2021، أعلن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ أن مناطقنا البحرية، على نحو ما حددت وأبلغ بها الأمين العام وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والحقوق والاستحقاقات الناشئة عن تلك المناطق، تظل سارية، دون نقصان، بغض النظر عن أي تغييرات مادية تتصل بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ومع ذلك، وفي حين أن هذا الوضوح القانوني أمر بالغ الأهمية، فإنه لا يعني الكثير إذا ابتعدت الأرصد السمكية بشكل دائم عن مناطقنا البحرية المحددة قانوناً بسبب احترار المحيط.

وتشير الآثار المركبة لما سبق ذكره إلى وجود أزمة. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لمعالجة الآثار المختلفة. وبالإضافة إلى طلب المساعدة من البلدان المتقدمة النمو، نرى ضرورة أن يتدخل مجلس الأمن. فيجب على المجلس أن يأخذ في الحسبان الكيفية التي يتسبب بها تغير المناخ في انعدام الأمن الغذائي الذي يهدد بدوره بتقويض الأمن بشكل عام، لا سيما بالنسبة للدول المتضررة بشكل خاص، مثل ميكرونيزيا.

والأمر البناء هو وجود مجموعة مستهدفة من الحلول التي تركز على التكيف والتخفيف والاستجابات المستدامة. ويواصل وفد بلدي الدعوة إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والسلام والأمن بوصفه أنسب أداة في ذلك الصدد.

يعيش نحو 2,2 مليون شخص في غزة في حالة أزمة، تحت قصف لا هوادة فيه ودون مساعدات إنسانية كافية. وعلاوة على ذلك، قامت بعض الجهات المانحة بتعليق تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية برمتها في غزة. وخطر المجاعة في غزة يندثر بالخطر. مع ذلك، وفي الشهر الخامس من الصراع، لا يزال مجلس الأمن عاجزا عن وقف هذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان. وفي هذه اللحظة، تتكشف حلقة جديدة من هذه المأساة في رفح جنوب غزة، على الرغم من تحذيرات المجتمع الدولي. ويتعين على المجلس أن ينتبه إلى الصرخة العالمية بشأن غزة. والتوقعات من المجلس واضحة: يجب أن يضمن وقفا فوريا لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق ومنع التهجير القسري للناس. وفي التحليل النهائي، يجب أن يكون الحل السياسي القائم على رؤية الدولتين جزءا لا يتجزأ من الجهود الشاملة لحل هذا الصراع بطريقة مستدامة.

وستواصل تركيا المشاركة بنشاط في جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام ومكافحة تغير المناخ والقضاء على انعدام الأمن الغذائي العالمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ميكرونيزيا البيان الذي أدلى به للتو ممثل فانواتو باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، والبيانين اللذين سيدلى بهما باسم منتدى جزر المحيط الهادئ ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

نشكركم، سيدتي الرئيسة، ونشكر حكومتكم على عقد هذه المناقشة بشأن أثر تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على صون السلم والأمن الدوليين. والصلة بين هذين العنصرين صلة هامة، وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

على الرغم من حقيقة أن الدول الجزرية الصغيرة هي بمثابة الملصق الإعلاني عن الآثار الوخيمة لأزمة المناخ، يبدو أن عددا

تقوم دولة قطر بجهود متصلة لتعزيز تأقلمها مع تحديات التغيرات المناخية وتأثيراتها على الأمن الغذائي والاستدامة، فقد أطلقت دولة قطر استراتيجيتها الوطنية للبيئة والتغير المناخي التي تتسق مع رؤية قطر 2030، بما في ذلك خطة العمل الوطنية للتغير المناخي. وتحرص دولة قطر على تقديم العون والمساعدة للدول النامية وأقل البلدان نمواً. فقد أعلن حضرة صاحب السمو تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، عن تقديم مساهمة بمبلغ 100 مليون دولار في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقد عام 2019، لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لمواجهة أخطار تغير المناخ والتحديات البيئية وتأثيراتها على السلم والأمن.

وفي إطار هذه الجهود، وقّع صندوق قطر للتنمية، الذراع التنموي لدولة قطر، اتفاق شراكة مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس في آذار/مارس 2202 بقيمة 200 مليون دولار أمريكي بهدف الاستثمار في التقنيات والمعدات الزراعية، وتوفير أسواق وفرص اقتصادية لصغار المنتجين في أفريقيا، وخاصة المناطق المتأثرة من الصراعات. وكذلك وقّع الصندوق اتفاق مساهمة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم جهود التكيف مع التغيرات المناخية.

ختاماً، نود التأكيد على موقف دولة قطر بالاستمرار في دعم جهود المجلس في صون السلام والأمن الدوليين، والعمل على تعزيز قدرات الدول النامية الصديقة والشقيقة على الصمود والتأقلم مع تحديات التغيرات المناخية من خلال سياستها القائمة على الشراكة والتعاون، وتقديم العون والمساعدة الإنسانية والتنموية، وتبني العديد من المبادرات التي تقدم حلولاً مبتكرة للتحديات التنموية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعترزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى بعد ظهر الغد.

عُلقَت الجلسة الساعة 18/05.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): السيدة الرئيسة، أودّ في البداية تهنئة جمهورية غيانا على رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير وأتقدم لكم بالشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة الهامة.

ترحب دولة قطر بانعقاد هذه الجلسة المفتوحة حول أثر التغيرات المناخية وانعدام الأمن الغذائي على صون السلم والأمن الدوليين. حيث تعاني الدول ذات الهشاشة العالية، خاصة من الدول النامية وأقل البلدان نمواً، من حالات انعدام للأمن الغذائي نتيجة لتأثير التغيرات المناخية، ويظهر ذلك على شكل فقدان السكان لسبل كسب العيش، وازدياد حالات الفقر والجوع، وزيادة التوترات الاجتماعية والتنافس على الموارد، والنزوح واللجوء.

ونشاط الأمين العام قلقه الشديد حيال المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني الشقيق في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة، واستخدامها سياسة التجويع والحصار كعقاب جماعي، والتشريد القسري للسكان من مدنها، والحرمان المستمر من المساعدات الإنسانية والغذاء والدواء للمدنيين المحاصرين.

وتؤكد دولة قطر على موقفها الثابت الداعم لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ورفع كافة القيود التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، ووقف التهجير القسري، وضرورة حماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

تؤدي النزاعات، والصراعات المسلحة بشكل خاص، بدورها إلى انعدام الأمن الغذائي، حيث يتوقف الإنتاج الزراعي وتتأثر حركة التجارة والنقل والتخزين وتتوقف سلاسل التوريد والإمداد. فالتغيرات المناخية وانتشار النزاعات المسلحة والحروب يسهمان في تفاقم حالات انعدام الأمن الغذائي ويتسببان في أزمة الغذاء العالمية التي تعانيها الكثير من الدول.